الأمم المتحدة

A/57/PV.60

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٦٠
الاثنين، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٨ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة: نتائج السنة الدولية للمتطوعين ومتابعتها

تقرير الأمين العام (A/57/352)

مشروع القرار (A/57/L.8)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستنظر الجمعية العامة، عملا بالقرار ٣٨/٥٦ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والمقرر ٤٧٣/٥٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في نتائج السنة الدولية للمتطوعين ومتابعتها، في إطار البند ٩٨ من جدول الأعمال.

واليوم، ستجري الجمعية العامة مناقشة بشأن العمل التطوعي وتفكر بشأن السنة الدولية للمتطوعين. العمل التطوعي له مكان هام في مجتمعنا. ومشاركة المتطوع المحلي مساهمة قيمة لا غنى عنها لتحسين الظروف الاجتماعية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية وتمكين الناس لتحمُّل المسؤولية. وهي تشمل طائفة واسعة من المجالات، تتراوح بين دعم إرساء الطابع الديمقراطي، ومبادرات بناء السلام، والمساعدة الانتخابية، والتحقق من إعمال حقوق الإنسان، والتوعية بالعصر الإنساني، وتنظيم الأمور المتعلقة بالفوارق بين الجنسين والرعاية الصحية والحفاظ على البيئة، من بين جملة أمور كثيرة.

يعزز التطوع الشعور بالمسؤولية الجماعية، ويحدث اختلافا ملموسا في حياة الكثيرين ويجلب تحقيق الذات للفرد المتطوع. ولا يمكن التقليل من أهمية إمكانية التطوع من الإسهام بصورة كبيرة في تحقيق أهداف الألفية.

وكانت السنة الدولية للمتطوعين معلما في الاعتراف بالعمل الدؤوب للمتطوعين في جميع أنحاء العالم. فقد ولّدت وعبأت الوعي العام. وساعدت في ربط متطوعي أجزاء متنوعة من العالم، والأكثر أهمية، أنها هيأت بيئة محفزة ملائمة للعمل التطوعي. ومن الواضح، أن حكومات أكثر ترى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التطوع الآن كمصدر قوة قيِّم تحتاج لإدخاله استراتيجيا في السياسات والبرامج الإنمائية.

وقد أُطلقت السنة الدولية للمتطوعين على أمل تحقيق أربعة أهداف أساسية: هي الاعتراف بالتطوع وتسييره وإقامة شبكاته والترويج له. وقد كانت المنجزات في جميع تلك المجالات متميزة. وتعزز الاعتراف بالتطوع بعدد من الدراسات البحثية التي أُجريت عالميا ووطنيا من خلال مساندة وتعاون دوليين. وظل دور وإسهام التطوع في التنمية البشرية معترفا به من أعلى السلطات في معظم البلدان. فقد اتُخِذت عدة إجراءات ملموسة بغية إدخال هذه العوامل في الاستراتيجيات الإنمائية. وقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، والذي أُنشئ قبل أكثر من ٣٠ سنة، ومتطوعوه نموذجا نبيلا من خلال الخدمات التي قدموها بصفاتهم المتنوعة في جميع أنحاء العالم. وتظل منظومة الأمم المتحدة، مع وكالاتها المتخصصة وبرامجها، ملتزمة بزيادة نشاطها في الترويج للتطوع.

وكان تسيير التطوع عن طريق عدد من التدابير إنجازا هاما جدا للسنة الدولية للمتطوعين. وأحد المجالات الرئيسية تمثل في سن تشريعات جديدة أو تعزيز التشريعات الموجودة، مما سيجعل عمل المتطوعين في كثير من البلدان أكثر يسرا، كذلك المهم في ذلك الصدد المشاورات بشأن الخيارات السياسية وتكوين آليات وبنية تحتية جديدة لمساندة المتطوعين، مثل مراكز المتطوعين، ورابطات المتطوعين واللجان الوطنية والأجهزة الاستشارية والمنتديات الوطنية.

وثمة إنجاز آخر للسنة الدولية للمتطوعين هو انخراط الجهات الفاعلة غير التقليدية، مثل القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، أشركت أشخاصا قد لا يكونون بغير ذلك مرتبطين بتلقي مساعدة المتطوعين، مثل كبار السن والمعاقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واللاجئين. ومن الأهمية بمكان إشراك هؤلاء الأفراد وتمكينهم.

كذلك ساعدت السنة الدولية للمتطوعين في بناء شبكات المتطوعين، ومن ثم إعطاء المتطوعين من فرادى الدول شعورا بالسند المترابط والتبادلية ووفرت فرصا لعقد عدد من الاجتماعات وتنظيم لقاءات العمل والدورات التدريبية لتشاطر وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

وحُشدت وسائط الاتصال، بما فيها محطات الإذاعة، والبرامج التلفزيونية والصحف لترويج التطوع. واستخدمت الفعاليات والأدوات الترويجية، مثل الكتيبات والملصقات والطوابع البريدية التذكارية.

وقد وضعت السنة الدولية للمتطوعين التطوع على قاعدة أكثر صلابة للسنوات القادمة. ولكن ما زال هناك الكثير جدا الذي ينبغي فعله لكي يحقق التطوع إمكانيته. ووفر قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٦ للعام الماضي بعض المؤشرات بالغة القيمة في هذا الصدد. وينبغي للحكومات أن تواصل دعم وتطوير البنية التحتية للتطوع والتعاون التقني. كذلك يجب أن تستمر المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مساندة حركة المتطوعين. وينبغي تعزيز وتطوير العلاقة الفريدة بين التطوع والأمم المتحدة.

لقد أدت السنة الدولية للمتطوعين دورها بصورة رائعة. وقد نشَّطت وقوَّت حركة العمل التطوعي. وفي الختام، أوجه التحية إلى جميع أولئك الذين جعلوا ذلك النجاح ممكنا. وأعبِّر عن التقدير الكبير لمتطوعي الأمم المتحدة، الذين عملوا كمحور ارتكاز للسنة الدولية للمتطوعين، وللكثيرين من منظمات المجتمع المدني المنشغلة بالتطوع والتي اضطلعت بدور حيوي في ضمان أن يكون للسنة امتداد عالمي. وأعبِّر عن التقدير أيضا لحكومات الشمال والجنوب العديدة التي أسهمت في كثير من الأنشطة

والفعاليات المحددة. ولكن، قبل كل ذلك، أعبِّر عن أسمى آيات التقدير والاحترام للملايين من النساء والرجال المخلصين في جميع أنحاء العالم الذين يتصرفون من تلقاء شعورهم بالمواطنة من خلال العمل التطوعي. فقضيتكم قضية نبيلة ومساعيكم بالغة الفائدة في جهدنا المشترك من أجل تحقيق عالم أفضل. وأتمنى لكم المزيد من النجاح.

وأُعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل لعرض مشروع القرار A/57/L.8.

السيدة إيفيديو فيليلا (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الـ ١٤٢ بلدا المدرجة في الوثيقة A/57/L.8/Add.1، ووفود أذربيجان وأوزبكستان وإيران (جمهورية — الإسلامية) وبلغاريا وبليز وتركيا وتيمور – ليشتي وجزر القمر وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجورجيا وساموا وسلوفاكيا وسلوفينيا وطاجيكستان وعمان وغانا وفييت نام وقيرغيزستان والكويت ولبنان وليسوتو وماليزيا وملديف وميانمار وهندوراس واليمن، أتشرف بعرض مشروع القرار A/57/L.8/Add.1، بعنوان ”متابعة السنة الدولية للمتطوعين“.

ويعترف القرار بالإسهام القيِّم لأشكال التطوع المتنوعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو يرى الطوع أداة قوية في التغلُّب على العزلة والتمييز الاجتماعيين، مفيدا للمجتمع عموما وللمجتمعات وفرادى المتطوعين. وهو يعترف كذلك بأن التطوع – خصوصا على مستوى المجتمع – سيساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فضلا عن الأغراض المبينة من مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية الأخرى.

وهو يسرد النتائج الإيجابية الواسعة النطاق للسنة الدولية للمتطوعين، وللعمل الشامل الذي تقوم به اللجان المنشأة على كل الصُعُد، بمشاركة عريضة من قطاعات المجتمع المختلفة. وهو يرحب بشتى تطورات السياسات وبسن التشريعات من أجل نمو وتطوير التطوعية، والدور الحاسم الذي يؤديه متطوعو الأمم المتحدة في التحضير للسنة الدولية وتنفيذها.

كذلك يقدم مشروع القرار إرشادات لعملنا في المستقبل. كما أنه يطلب من الحكومات والأمانة العامة في متابعتها السنة الدولية، أن تحتفي بيوم ٥ كانون الأول/ديسمبر وتروج له باعتباره اليوم الدولي للمتطوعين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومتطوعو الأمم المتحدة مدعوون إلى تعزيز قدرات الشبكة وإلى التوسع في إدارة المعلومات والمعارف والموارد من خلال مورد عالمي للمتطوعين على شبكة الإنترنت. والمشروع يشجِّع كل ذوي الشأن، وخاصة القطاع الخاص، على مواصلة دعم الأنشطة التطوعية عن طريق التطوع المشترك، ويطالب المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة بإدراج التطوعية في مختلف أشكال سياساتها وبرامجها وتقاريرها.

ونحن نرجو أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء إذ نال التأييد بالفعل من البلدان الأعضاء.

ومجرد اجتماعنا هنا اليوم دليل على نجاح مساعينا. وقد نستطيع الآن، بتحويل اهتمامنا إلى استمرار هذه العملية، أن نحول الحلم بعالم أفضل إلى واقع، بفضل التطوعية – فهذا هو الحلم الذي أود مشاركة كل الممثلين فيه – الحلم بإشراك كل آدمي في عمل تطوعي يرمي إلى مواجهة التحدي المستمر والضروري المتمثل في بناء عالم أفضل. فالتطوعية تتيح تمكين كل إنسان. وتعمِّق مشاركة الأفراد في تقرير مصيرنا المشترك.

وتعزيز العمل التطوعي هو تمكين للبشر جميعا من الاستفادة القصوى من حياتهم. فالعمل التطوعي يثري

المتطوع ويحوله إلى شخص أفضل. والفضلاء مطلوبون لإقامة عالم أفضل. كما أن التطوع يعزز احترام الذات لدى المشاركين في كل من الحالتين – المنح والتلقي. وهو يعزز التسامح والتضامن والثقة. وهذه هي فعلا لُبنات بناء السلام والعدل والمساواة والتنمية المستدامة.

والتطوع يعني إرادة الإنسان أو حرية الإرادة. ولا بد ألا ننسى القوة أو القيمة الحقيقية لإرادة الإنسان. فعن طريق الإلهام بالإرادة الحرة لشعوبنا نشأت هذه المنظمة على أنقاض الفاشية والصراع والتمييز ولا شيء غير قوة إرادة الإنسان يجعل العالم أفضل مكانا.

وقد شهدت البرازيل في السنوات الأخيرة مشاركة متنامية من المجتمع المدني. وتشير البحوث إلى أن واحدا من بين كل أربعة برازيليين يخصص شيئا من وقته وموهبته للأنشطة التطوعية. وتكشف أرقام الاستثمار الاجتماعي للشركات عن زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة. وتشير إحدى الدراسات إلى أن ثُلثي الشركات البرازيلية ترعى نوعا من النشاط الاجتماعي. ومن نتائج الأنشطة التي نُظمت في سياق السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠٠١، زيادة الإقرار في البرازيل بتأثير المشاركة المدنية وبمزايا التطوع. وأذكر الآن بعضا من تلك الأنشطة.

فأولا، يعتنق التطوعية آلاف من طلاب المدارس الثانوية في كل أرجاء البلد، وهم عاكفون على تخطيط وتنفيذ المشاريع التي تسهم في تعليمهم وفي زيادة الاندماج في المجتمعات والمدارس. وثانيا، تعزز المدارس العالية العمل التطوعي باعتباره نشاطا مرغوبا جدا خارج المناهج الدراسية. وتشرح المدارس للمجتمع أن التطوع عنصر جوهري من عناصر التعليم، حيث يدخل الإقرار بعمل الطلبة التطوعي في شهاداتهم الدراسية. وثالثا، تبحث شركات الأعمال بإيجابية عن الشباب الذين يحملون شهادات بمشاركتهم الاجتماعية وهم طلاب. وتعين المشاريع الراغبين في العمل ممن يخصصون جزءا من وقتهم وطاقتهم لخير المجتمع. ورابعا، يكتشف مديرو الشركات أن بإمكان الأنشطة التطوعية أن تحسِّن أداء الشركات الذي تنعكس نتائجه الإيجابية على الإنتاجية والجو في أماكن العمل. وخامسا، لقد خرج العمل التطوعي من مجال الإحسان حيث أصبح يشمل في معظمه أشخاصا من غير الموظفين. ودخل الآن في ساحة المشاريع التي ينخرط العاملون وغير العاملين فيها بحرية في تحسين مجتمعاتهم. وأصبح التطوع اليوم من أجل كل الناس — النساء والأطفال والمراهقين والمسنين والمعوقين.

وقد وضع المجتمع المدني البرازيلي نفسه، من خلال العمل التطوعي، في صميم عملية توليد رأس المال الاجتماعي والتوعية بالتنمية المستدامة. والتضامن يعزز النسيج المعنوي لمجتمعاتنا واللحمة الاجتماعية لمجتمعاتنا. وقد اقتربنا قليلا في البرازيل من تحقيق حلمنا بتمكين كل إنسان، ولكن يبقى أمامنا الكثير الذي يتعيَّن عمله وسوف نعمل الكثير.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة اليابان أتقدم إليكم، سيدي، وإلى جميع أعضاء المكتب الآخرين بالشكر على اضطلاعكم بوظائفكم الهامة، وأشكر ممثلي متطوعي الأمم المتحدة على نجاحهم في إكمال التحضيرات لهذه الجلسة الهامة. ويتعهد وفدي بتعاونه معكم في رئاستكم لهذه الجلسة للجمعية العامة المكرسة لنتائج ومتابعة السنة الدولية للمتطوعين.

ومنذ إنشاء برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام ١٩٧١، ما فتئ متطوعو الأمم المتحدة يشاركون في بعثات في جميع أنحاء العالم، تلبية لطلبات تقدم بها المجتمع الدولي دعما للتنمية، وتأمينا للمساعدة الإنسانية أو كفالة لإجراء انتخابات عادلة. وما فتئوا يعززون أنشطة العمل التطوعي

بطرق شتى ويضطلعون بدور لافت في حشد المشاركة على مستوى القاعدة الشعبية في سبيل التعاون الدولي على نطاق عالمي في مجالات يمكن أن تعمل فيها الأمم المتحدة، دون سواها، بفعالية.

واحتفلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في العام الماضي، بسنة المتطوعين، بنجاح كبير. بيد أنه يبقى من الضروري أن تواصل شعوب العالم هذه الأنشطة في السنوات المقبلة، على أساس روح العمل التطوعي.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأطرح سؤالا. لم الحاجة إلى العمل التطوعي؟ لدينا أجوبة كثيرة بقدر ما في العالم من أماكن. ولكن العمل التطوعي يستمد جذوره من واقع بسيط مفاده أن الناس لا يعيشون في عزلة عن غيرهم. وعلى مدى حياتنا، نكون في سعي دائم لتحقيق مستوى أفضل في حياتنا. ونكافح لتحسين وضعنا في الحياة، ولتعزيز رفاه عيشنا وبيئتنا المادية. ولكن، هل هذا هو السبيل الوحيد أمامنا لنعيش؟ لا أظن. فلكل واحد منا قلب، وإننا نهتم بالأشخاص الذين يقاسون ألما ومعاناة. بتعبير آخر، ولدنا ليساعد أحدنا الآخر. ولذلك، لا بد لنا من أن ندفع بمفهوم التطوع هذا أكثر قدما. ويمكن أن نبدأ بأصغر المجتمعات التي تحيط بنا ثم نتوسع في مجال عملنا التطوعي فنتقاسم مع الغير المسرات والصعوبات التي اختبرناها والدروس التي استخلصناها.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة، بوصفها المؤسسة العالمية الوحيدة في العالم، تستطيع أن تضطلع بدور هام في تعزيز التطوع. ومما يشعرنا بالارتياح أن المجتمع الدولي أحرز تقدما ملموسا في هذا المجال منذ الاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وإن تبادل المعلومات والخبرات كان مفيدا، وإن إغناء موقع السنة الدولية للمتطوعين على شبكة الإنترنت مؤخرا دليل على الخطوات التي نقوم بها.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى زيادة العمل التطوعي في اليابان في السنوات الماضية. على سبيل المثال، في عام ١٩٨٠، كانت اليابان تضم حوالي ٠٠٠ ١٦ منظمة للعمل التطوعي و ما يقارب ١,٦ مليون متطوع. ولكن بحلول عام ٢٠٠١، ارتفعت تلك الأرقام إلى زهاء ٠٠٠ ٩٧ و ٧,٢ مليون على التوالي.

وفي ذلك السياق، أود أن أسترعي انتباهكم الآن إلى ما كانت تقوم به حكومة اليابان لتيسير أنشطة التطوع في غضون العام الماضي. على سبيل المثال، اتخذت عددا من التدابير في مجال العلاقات العامة، والتوعية، وجمع المعلومات بشأن التطوع وتنمية الموارد البشرية. وعلى صعيد عام، صبت أقصى درجة من التركيز على تعزيز ثقافة المتطوعين وإعداد دورات تدريبية تم تنفيذها بهدف تطوير إمكانيات القادة المتطوعين الشباب. وإضافة إلى الدورات التدريبية، ستعقد حكومة اليابان، في شباط/فبراير المقبل، ندوة وحلقة عمل عن العمل التطوعي، وستدعو إليها قادة بارزون من المتطوعين من جميع أنحاء العالم.

ومن المهم أيضا تيسير أنشطة العمل التطوعي في المجتمع المدني من الناحية المؤسسية. وكما ذكر ممثل اليابان في حفل الاختتام للسنة الدولية للمتطوعين الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر الماضي، طبقت حكومة بلادي نظاما تفضيليا للضرائب يرمي إلى تشجيع تقديم التبرعات إلى المنظمات التي لا تستهدف الربح. كما أن حكومة اليابان تبذل جهودا كبيرة لإعلان يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر من كل عام اليوم الدولي للمتطوعين. وبناء على مبادرة المجتمع المدني، سيشهد هذا العام مجموعة من الأنشطة الخاصة في ذلك التاريخ.

وإن المؤسسات التربوية في وضع ملائم يسمح لها بأن تجعل أهمية العمل التطوعي معروفة على نطاق أوسع. وفي اليابان، يقوم طلاب الصفوف الابتدائية والمتوسطة في المدارس بأنشطة تطوعية في مجتمعاتهم بوصفها جزءا من منهجهم الدراسي. وفي السنوات الأخيرة، باشر عدد متزايد أكثر فأكثر من الناس العاملين المشاركة في أنشطة تطوعية. وتشجيعا لهذا التوجه، أعدت حكومة اليابان طائفة من المواد الإعلامية.

وعلاوة على ذلك، نملك نظاما فريدا لمساعدة أنشطة العمل التطوعي في الخارج. ويشجع النظام الياباني للادخار البريدي، في إطار الحملة التي يقوم بها تحت عنوان ''الادخار البريدي للمعونة التطوعية الدولية''، أصحاب الحسابات على التبرع بالفائدة التي حققتها حساباتهم، مما وفَّر مساعدات في صورة منح بلغت قيمتها ما يقارب ٣ ملايين دولار لصالح حوالي ١٤٠ منظمة غير حكومية شاركت في ١٥٠ مشروعا للعمل التطوعي.

وفي سياق المساعدة الدولية لأنشطة العمل التطوعي، توفد وكالة اليابان للتعاون الدولي متطوعين من كبار السن تتراوح أعمارهم بين ٤٠ و ٦٩ سنة، إلى البلدان النامية استجابة لتزايد عدد وأنواع الطلبات المقدمة من البلدان النامية لنيل التعاون التقني. وهؤلاء المتطوعون الكبار في السن هم أفراد من ذوي المعرفة الغزيرة والخبرة الوافرة في طائفة واسعة من المجالات وتحفزهم الرغبة في إسداء الخدمات على أساس تطوعي.

في الختام، أود أن أشكر متطوعي الأمم المتحدة على العمل الرائع الذي قاموا به في نشر روح العمل التطوعي، وأن أعرب عن تقديرنا الصادق للسيدة كابلينغ – ألاكيجا، المنسقة التنفيذية، والفريق العامل معها، على قيادتهم. ويؤيد شعب اليابان المتطوعين وينوي مواصلة المساهمة في أنشطة متطوعي الأمم المتحدة.

السيد مويسي (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، وهنغاريا والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص ومالطة، فضلا عن النرويج والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن ما يبديه المتطوعون من تفان وحماس في عملهم وفي المشاريع التي يشتركون فيها هو تعبير من أفضل التعابير عن الحس الإنساني – أي الرغبة المجردة في مساعدة شخص آخر من دون مكافأة، وهي عنصر رئيسي للطبيعة البشرية وقيمة جوهرية بالنسبة إلى الأمم المتحدة.

ومنذ إعلان السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠٠١، تم إحراز تقدم بارز نحو تعزيز الاعتراف بالعمل التطوعي، وتسييره، وإنشاء الشبكات الخاصة به وتعزيزه، وهي كلها أهداف هامة للسنة الدولية.

وهناك أداة هامة تستخدم في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف جديرة باهتمام خاص، ألا وهي شبكة الإنترنت. فمن خلال الاستخدام المكثف لهذه الوسيطة الإلكترونية ووسائط إلكترونية أخرى تمكن المتطوعون من توسيع شبكاتهم وتعزيز تبادلهم للمعرفة والمعلومات. ولقد ربطت شبكة الإنترنت بين تعبيرات عديدة ومتنوعة للأعمال التطوعية وأثبتت قدرتها كأداة لزيادة الأفكار ووسيلة لتشاطر أفضل الممارسات. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتزايد العمل التطوعي في الحيز الحاسوبي ويشجع أصحاب المصلحة على

الاستمرار في الاستفادة من الفرص المتوفرة في شبكة الإنترنت.

والتحدي الذي نواجهه اليوم هو تعزيز منجزات السنة الدولية وضمان الاستغلال الفعال للزخم الذي أوجدته في دفع عجلة البرنامج التطوعي.

ونتيجة للسنة الدولية هذه، تم تحسين التشريعات والسياسات ذات الصلة في بلدان عديدة لإزالة العقبات المحتملة أمام العمل التطوعي ولتهيئة الفرص للأعمال التطوعية. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يجب عمله لكي نضمن تماما توفير أفضل فرصة ممكنة للاستفادة من الأنشطة التطوعية لكل مجتمع ولكل فرد، بوصفهم متطوعين ومستفيدين على حد سواء. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية هذه المهمة الهامة – تحقيق المزيد من التوسع في نطاق النشاط التطوعي وضمان قدرته على البقاء في الأمد الطويل. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه يمكن تحقيق ذلك بأكثر صورة فعالة من خلال إنشاء شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالعمل المشترك الذي تقوم به السلطات الحكومية ورابطات المتطوعين يمكن أن يساعدهما في تحقيق أهدافها المشتركة.

لقد استخدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي زخم السنة الدولية في إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تواجه النشاط التطوعي في الإطارين الوطني والدولي على حد سواء، مسترشدة في ذلك بالأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الأمم المتحدة في إطار السنة الدولية. وفي جهودنا المستمرة لتحسين بيئة النشاط التطوعي، سنفحص بعناية التوصيات والمعلومات التي قدمها الأمين العام في تقريره وكذلك التوصيات الواردة في مرفق قرار العام الماضي ٣٨/٥٦.

إن العمل التطوعي يعزز المشاركة الاجتماعية والمواطنة النشطة، ويقوي المجتمع المدني. ويمكن للعمل التطوعي أن يساعد في حفظ وتحسين استقرار وترابط المجتمع. وأياً كان شكل العمل التطوعي فهو يبني الثقة والتضامن. ولقد ثبت أنه وسيلة للوفاق والتعمير. وعندما ينضم الفقراء والأغنياء معا في أنشطة تطوعية يصبح من الممكن تكوين شراكات مبتكرة وبناء الجسور بين كل قطاعات المجتمع.

ولقد أسهمت الأنشطة التطوعية بالفعل إسهامات كبيرة في مجالات تعزيز حقوق الإنسان والتضامن الدولي، ومكافحة العنصرية، وحماية البيئة والتنمية المستدامة، وبذلك ساعدت في تنفيذ أهداف والتزامات إعلان الألفية. ويمكن للحكومات والمجتمع الدولي أيضا، من خلال تشجيع العمل التطوعي، أن تحرز تقدما كبيرا في العديد من المجالات التي تحظى بأهمية واهتمام عالميين. وعلى سبيل المثال، يُعتبر العمل التطوعي حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف التي حددتها المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة والأهداف الواردة في إعلان الألفية.

ولقد تم التأكيد مؤخرا في مؤتمر جوهانسبرغ، الذي أُبرزت فيه الإسهامات التطوعية بجلاء في عدد من المجالات، بما فيها إدارة الكوارث، وأهمية ضمان مياه الشرب المأمونة، والمسؤولية البيئية والاجتماعية والمساءلة. علاوة على ذلك، فإن المشاركة التطوعية للمواطنين في المشاريع والبرامج التي تؤثر عليهم بشكل مباشر – وهي خطوة نحو التنمية التي محورها الإنسان – عامل رئيسي في تحقيق نتائج ناجحة.

ومع ذلك، عندما تجتذب الحكومات العمل التطوعي لا بد أن تقر بالطبيعة المستقلة لمثل هذه الإسهامات وتحترمها. فمن الممكن أن تكون لهذه الإسهامات قيمة اقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصادات الوطنية. ولكن لا يمكن

أبدا للمسؤولية التي يتم الاضطلاع بها أو القيمة الاقتصادية للنشاط التطوعي أن تحل محل مسؤولية الحكومات تجاه مواطنيها، ولا ينبغي ذلك أبدا.

ومن الحقائق المعترف بها أن المتطوعين يجنون مكسبا شخصيا كبيرا من مشاركتهم في الأنشطة التطوعية، من حيث المعرفة العملية وتنمية المهارات الشخصية والمهنية على حد سواء والتي يمكن الاستفادة منها في نواح أخرى من الحياة. ومشاركة الفرد في هذا النوع من النشاط الإنساني والاجتماعي يعزز احترام الذات ويوسع الشبكات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حول العالم. لذلك من الأهمية القصوى أن نشجع على قيام مجتمع يتمكن فيه كل الأشخاص من المشاركة في الأنشطة التطوعية، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية.

ويُعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على الأهمية الخاصة للمشاركة التطوعية للشباب وكبار السن. إذ يمكن للعمل التطوعي أن يساعد على تطوير الإبداع وروح المغامرة التجارية لدى الشباب. كما انه يفسح المجال للإبداع الاجتماعي. ولقد أقرت الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، التي عُقدت في مدريد في نيسان/أبريل هذا العام، بالعمل التطوعي الذي يقوم به كبار السن بوصفه أمرا ضروريا للتنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدتها الجمعية. وعند تضافر هاتين الفئتين من المتطوعين فإنهما تحققان نقل وتطوير المعرفة والخبرة والابتكار من جيل إلى آخر، وذلك لصالح المجتمع والمتطوعين أنفسهم.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة كي يسترعى انتباه الدول الأعضاء إلى مشروع القرار بشأن متابعة السنة الدولية للمتطوعين، الذي قدمته البرازيل اليوم.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة كي نكرر تأييدنا لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ولدوره بوصفه منسقا مركزيا للمتطوعين وللعمل التطوعي.

ونأمل أن يستخدم جميع أصحاب المصلحة نقاش اليوم والاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين في ٥ كانون الأول/ديسمبر لإثبات التزامهم الحقيقي بزيادة إبراز أهمية العمل التطوعي، وتمكين العمل التطوعي من الازدهار، والسماح للمجتمع الدولي بالاستفادة من هذه القدوة للإنسانية.

السيد عطا (مصر): تكتسب قضية التطوع والعمل الأهلي أهمية خاصة في عالمنا المعاصر. إن ضغوط الحياة ومتطلباتها تؤدي يوما بعد يوم إلى تزايد الهوة اتساعا بين إمكانيات الحكومات المحدودة وحاجات الشعوب غير المحدودة. وهنا يأتي دور العمل الأهلي لسد تلك الفجوة من خلال جهد جماعي منظم يقوم على إعادة تجميع الموارد وتوجيهها إلى القطاعات والمجالات الأكثر احتياجا في المجتمع.

وتولي مصر أهمية خاصة للعمل الأهلي ولعمل المنظمات غير الحكومية في كافة المجالات بالتكامل بين دوري الحكومة والقطاع الخاص. لذا كانت مصر من أوائل الدول التي أنشأت لجنة وطنية للسنة الدولية للمتطوعين، تأييدا للمبادئ والأهداف التي وضعتها الجمعية العامة بقرارها ١٧/٥٢، الذي أعلن سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين. وقد ضمت اللجنة المصرية في عضويتها ممثلين لكافة الجهات ذات الصلة بالعمل التطوعي، سواء من القطاع الحكومي أو القطاع الأهلي أو من القطاع الخاص، وذلك بغرض تنسيق جهود التحضير للسنة والاحتفال بها ووضع آلية للتواصل واستمرار الجهود التطوعية بعد انتهاء السنة.

لقد اتخذ احتفال مصر بالسنة الدولية للمتطوعين طابعا عمليا تحرك على عدة محاور. المحور الأول هو المحور الإعلامي، وتم من خلاله تكثيف الأضواء إعلاميا على أبرز الأنشطة التطوعية في المجالات المختلفة لخدمة المجتمع، بما يفيد في تعزيز قيمة التطوع، وبخاصة لدى الشباب. كما تم عقد مقابلات تلفزيونية وإذاعية مع المتطوعين لمناقشة مشروعاتهم وأنشطتهم المختلفة. كذلك تم تنظيم وإذاعة حلقات نقاش عن دور المتطوعين في المجتمع، من خلال تناول قضايا التطوع والمتطوعين والعمل على إيجاد حلول إيجابية للمشكلات المختلفة. وفي الإطار الإعلامي أيضا، تم إصدار طابع بريد تذكاري بمناسبة العام الدولي للمتطوعين.

ثانيا، المحور الحكومي: قامت وزارة الشباب المصرية بتنظيم العديد من المسابقات التي نفذها الاتحاد العام للكشافة والمرشدات، ومنها المشروع القومي الخاص بتطوير القرية المصرية. وقد كان لمثل هذه المشروعات فائدة مزدوجة، حيث أن مساهمة الشباب في تطوير وتحديث العديد من القرى أدت إلى تحسين ظروف المعيشة في تلك القرى، إلى جانب تعزيز روح الانتماء والمشاركة لدى النشء.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى المؤتمر الدولي الذي نظمه الاتحاد العام للكشافة المصري لذوي الاحتياجات الخاصة في آب/أغسطس ٢٠٠١.

ثالثا، المحور التنظيمي: تم وضع دليل هو الأول من نوعه للمنظمات التطوعية في مصر والعالم العربي، كما تم عمل سجل حصر تاريخي توثيقي لرواد العمل التطوعي في مصر لتركيز الأضواء عليهم باعتبارهم قدوة للمتطوعين الجدد.

كما تم إنشاء معسكر تدريبي للمتطوعين بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة التي قدمت كافة التسهيلات اللازمة لذلك. كذلك قامت الجهات الحكومية بضم أعداد من المتطوعين للوفود الرسمية إلى المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالسنة الدولية للمتطوعين.

رابعا، المحور الأهلي: تم تشجيع المؤسسات الخاصة وقطاع الأعمال على دعم جهود السنة الدولية للمتطوعين. وذلك سواء من خلال الدعم المادي أو العيني لتلك الجهود.

لكل ما تقدم. والذي يبرز بوضوح الأهمية الخاصة التي توليها مصر حكومة وشعبا للعمل التطوعي، حرص وفد مصر على الانضمام إلى قائمة متبني مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة بشأن متابعة السنة الدولية للمتطوعين.

وأود هنا التأكيد على أهمية الاستمرار في تسليط الأضواء على جهود التطوع على الصعيدين الوطني والدولي عقب انتهاء السنة الدولية للمتطوعين، وذلك لإبقاء الفكرة حية تُلهم النشء وتستحث الهمم على بذل الجهود لخدمة المجتمع والوطن.

السيد نغوين ثان شاو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): لقد انقضت سبع سنوات منذ أن رسّخ مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية مسألة التنمية الاجتماعية في لب حوار السياسة الدولي. وقد وضع إعلان كوبنهاغن مفاهيم أساسية ومبادئ وأهدافاً للتنمية الاجتماعية وعدداً من الالتزامات التي اتفق عليها. وقد تناول برنامج العمل، بالإضافة إلى الإعلام، تهيئة مناخ ملائم للتنمية الاجتماعية وركز على المواضيع الرئيسية الثلاثة المتمثلة في استئصال الفقر وتوليد فرص العمل والتكامل الاجتماعي.

وقد جرى التركيز على استئصال الفقر – وهي مهمة لم تكتمل من القرن العشرين وأصبحت أحد الأهداف الرئيسية للقرن الحادي والعشرين – في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''.

وفي إعلان الألفية، حُدد هدف واضح تمثل في تخفيض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مؤكداً بذلك من جديد الأهمية الحيوية لمحاربة الفقر بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية لجميع المجتمعات، لا سيما في البلدان النامية. وعلى غرار ذلك، دعا أيضاً عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر إلى شن حملة دولية لتحقيق هذه الغاية.

وأحد العناصر المهمة في ضمان إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف المحددة هو أن تضطلع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بجهود متضافرة على نحو متعاضد. ومن المعروف جيداً أن حكومات عديدة في جميع أنحاء العالم النامي ما فتئت تسعى جاهدة لمحاربة الفقر على الصعيد الوطني، وحققت نتائج مشجعة للغاية. ففي فييت نام، على سبيل المثال، خُفّضت نسبة الفقر في غضون السنوات العشر الأخيرة من ٣٠ في المائة إلى ١٠ في المائة. ولا تزال توجد حالياً أكثر من ١ ٠٠٠ قرية مدرجة في قائمة القرى التي تعيش في فقر مدقع، ولكن سيجري محو هذا الفقر بحلول عام ٢٠١٥، كما تعهدت حكومتنا رسمياً.

على الصعيد الدولي، كانت وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة متجاوبة بفاعلية بالنسبة لهذه المسؤولية الخاصة، ويجري التسليم على نطاق واسع بأهمية مساهماتها. ولمساعدة الحكومات الوطنية على أن تضع وتنفذ بفعالية برامجها لاستئصال الفقر، يتعين التأكيد على توفير تعاون دولي كافٍ بما في ذلك تقاسم الخبرة وتقديم وتوسيع التعاون الفني وبناء القدرات والمشاركة الفاعلة ودعم وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وجميعها ذات أهمية بالغة.

ومن القضايا الأخرى على جدول أعمالنا الأشخاص المعوقون. ووفقاً للإحصاءات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يوجد نحو ٦٠٠ مليون معوق في العالم، أكثر من ثلثيهم يعيشون في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. فضلاً عن ذلك، وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، يشكل المعوقون خمس أفقر الناس في العالم. ويمكن أن تعزى زيادة عدد المعوقين إلى المشاكل الاجتماعية وتدهور البيئة والأمراض والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان والحروب والصراعات المسلحة في أنحاء عديدة من العالم. ولذلك، إن مسألة التكامل الاجتماعي وضمان حقوقهم المتساوية وتوفير الفرص لهم لها أهمية حاسمة لبلدان عديدة في جميع أنحاء العالم. ونحن نرحب بإنشاء وتفعيل اللجنة المخصصة المعنية بالاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة التي تستهدف تعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم التي ستعالج بالكامل حقوق وكرامة هؤلاء الأشخاص. ونحن نتمنى للجنة المخصصة كل نجاح في مساعيها.

بعد عقود من الحرب المريرة، توجد في فييت نام نسبة عالية من المعوقين. إذ يوجد أكثر من خمسة ملايين معوق من جميع الأعمار في البلاد، يعانون من إعاقات متنوعة – من بينهم ثلاثة ملايين، يمثلون ٦ في المائة من السكان، من ضحايا للحروب. واستجابة للمناشدة الدولية التي انعكست في عقد الأمم المتحدة للمعوقين، ١٩٨٣-١٩٩٢، وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين، وتمشياً مع تقليد قديم لفييت نام يتمثل في رعاية المساكين، تقدم حكومة وشعب فييت نام عناية حقيقية للضعفاء، ومن بينهم المعوقون. فبالنسبة لهؤلاء الأشخاص، هذه المسألة ليست مجرد تطبيق سياسات محددة، بل إنها تحقيق تكامل حقيقي أيضاً. ولذلك، ما فتئت الحكومة تدعو إلى إقامة صلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التقدم الاجتماعي المتمثل

في توفير رعاية خاصة وإيجاد فرص متكافئة للضعفاء والمعوقين.

وفي السنوات الأخيرة، حققت فييت نام تقدماً هائلاً في مجال العناية بالمعوقين وضمان توفير الحماية لهم، من خلال توفير إعانات اجتماعية ومراكز تأهيل وبرامج تدريب وطنية وبرامج لإيجاد العمالة ومشاريع لاستئصال الفقر، من بين جملة أمور. وفييت نام، في جهودها، في هذا المجال، تتمتع بتعاون ومساعدة ثمينين من المجتمع الدولي، وخاصة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية.

وإحدى المسائل التي تهتم بها حكومتنا اهتماما خاصا في الوقت الحالي، هي رعاية الأشخاص – والأطفال خاصة – الذين كانوا ضحايا المواد الكيميائية السمية، مثل العامل البرتقالي، التي استخدمت أثناء الحرب. فالمحنة التي جلبتها تلك المواد بلغت حدا من البؤس لا يمكن معه انتظار نتائج البحوث المتعلقة بهذه المسألة. وقد خصصت الحكومة إعانات من ميزانية الدولة لمساعدتهم. وشنت حملة في طول البلاد وعرضها لحشد المساعدات الخيرية، قوبلت باستجابة طيبة. وقدم عدد من البلدان والمنظمات غير الحكومية مساعدات كبيرة في هذا الصدد. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام والمساعدة، ويحدونا وطيد الأمل في أن تضع الأمم المتحدة هذه المسألة قيد نظرها الجاد، بكل الوسائل الملائمة المتاحة لها، وأن تشجع المجتمع الدولي على التعاون مع فييت نام ومساعدتها في هذا المسعى الإنساني.

وترحب فييت نام ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام، المعنون ''السنة الدولية للمتطوعين: النتائج ومنظورات المستقبل''، والذي يزودنا بمعلومات شاملة عما أنجزه المجتمع العالمي في السنة الدولية للمتطوعين، ٢٠٠١، ويتصور ما تقوم الحاجة إليه من أنشطة المتابعة. وكانت السنة ناجحة بكل المقاييس، بفضل الاعتراف الواضح بدور التطوع في التنمية، ومساهماته القيمة في المجتمع، فضلا عن الاقتناع بالحاجة إلى العمل التطوعي أكثر من أي وقت مضى. وقد تحققت بالكامل أهداف السنة – وهي الاعتراف بالعمل التطوعي وتيسيره وإقامة شبكاته والترويج له، بفضل تعزيز الوعي بالمنجزات، وبما تنطوي عليه الأنشطة التطوعية من إمكانات أخرى، وإنشاء أكثر من ١٠٠ لجنة وطنية للمتطوعين في جميع أنحاء العالم.

ومع أن مفهوم التطوع مفهوم جديد إلى حد ما، فقد كانت فييت نام سريعة في الاستجابة له، بإنشائها لجنة توجيهية وطنية للمتطوعين. وأثناء السنة، ركزت هذه اللجنة اهتمامها على أنشطة عديدة منها تنظيم مسابقات تحريرية بشأن التجارب التطوعية في الحياة المجتمعية وفي التنمية الوطنية، وطبع كتيبات عن المتطوعين في فييت نام، بهدف نشر معلومات عن السنة الدولية للمتطوعين. وتم تشجيع الطلاب والشباب على الذهاب إلى المناطق النائية المحرومة لتقديم العون أو لمساعدة الأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة خاصة، مثل الأطفال المشردين، وأطفال الشوارع، وضحايا العامل البرتقالي من الأطفال. وقد اعترفت الأمم المتحدة بكل هذه الأنشطة.

ختاما أقول إن التطوع له منظور ثقافي فضلا عن منظوره الاجتماعي. ووفقا لبعض التقديرات، يعتبر كل متطوع سفيرا متجولا فعليا، بإسهامه في إيجاد تفاهم أكبر فيما بين الشعوب. وبالعمل يدا بيد، فإنهم يساهمون في بناء التضامن، ويشجعون على المشاركة والملكية، ويقيمون شبكات من التبادل، ويعززون الإحساس بالمسؤولية الجماعية. كما أن التطوع يكمن في جوهر الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، وهو بالتالي يخدم مصالح التنمية الاجتماعية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد النصر (قطر).

السيد بريدجلاند (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أمثل الولايات المتحدة الأمريكية في ملاحظاتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعما للخدمة التطوعية في الولايات المتحدة وفي كل أنحاء المعمورة.

وأود أن أشكر مؤسسة نقاط الضوء، والرابطة الدولية لاتحادات الشبيبة، على تنظيم وقيادة أعمال اللجنة التوجيهية للسنة الدولية للمتطوعين في الولايات المتحدة. فقد قامت التنظيمات التابعة لهما بتوفير القيادة المستمرة من أجل الجمع بين المتطوعين لسد الاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي في جميع أنحاء الولايات المتحدة وفيما وراء البحار.

ومن دواعي سروري واعتزازي أن أتحدث إليكم هذا اليوم كعضو في حكومة الرئيس جورج و. بوش بصفتي مساعدا للرئيس ومديرا لفيلق الولايات المتحدة للدفاع عن الحرية. في شهر كانون الثاني/يناير من كل عام، يلقي رئيس الولايات المتحدة خطابا أمام كونغرس الولايات المتحدة ليقدم له وللشعب الأمريكي تقريرا عن حالة الاتحاد. وقد اعتاد الرئيس، تقليديا، أن يعرض على أعضاء الكونغرس والشعب الأمريكي رؤيته حول كيفية جعل الاتحاد أكثر قوة.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، رسم الرئيس جورج و. بوش رؤية لاتحاد أقوى تتأصل جذوره في قوة الخدمة التطوعية من حيث تلبية الاحتياجات الحيوية، وحماية مبادئ الحرية. وأصدر دعوة إلى الخدمة لكل رجل وامرأة وطفل في الولايات المتحدة، لتكريس عامين على الأقل من حياتهم لخدمة المجتمعات المحلية الأمريكية، ولخدمة أمريكا والعالم. وأنشأ فيلق الولايات المتحدة للدفاع عن الحرية، وهو الجهد الذي أتولى إدارته حاليا، لمساعدة كل أمريكي على الاستجابة لنداء الخدمة، وتعزيز ثقافة الخدمة والمواطنة والمسؤولية لعقود مقبلة.

وفيلق الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن الحرية هو مجلس تنسيقي يرأسه الرئيس بوش، ويتولى مهمة الإشراف على تطوير السياسات الحكومية التي تشجع وتقوي وتدعم الخدمة التطوعية. ومن بين أولوياتنا العليا، إصلاح وتوسيع برامج الخدمة التي تدعمها الحكومة الفيدرالية. وقد تعهد الرئيس بوش بمضاعفة عدد متطوعي فيلق السلام، حتى يتسنى بحلول عام ٢٠٠٧، أن يشارك حوالي ١٥ ٠٠٠ أمريكي في مسيرة التراحم الأمريكي خارج الولايات المتحدة. كما طالب فيلق السلام بالوصول إلى أكبر عدد من البلدان حول العالم والتوسع في خدماته لتشمل احتياجات عالمية مهمة، مثل تحسين نوعية الإسكان، عن طريق شراكات مع منظمات مثل ''الموئل من أجل البشرية''.

وتعهد أيضا بإصلاح وتقوية البرامج المحلية التي تدعم الخدمة، باستخدام كبار السن الأمريكيين والشباب الأمريكي في تجنيد وتدريب المتطوعين في كل أنحاء البلاد والإشراف عليهم، من خلال هيئتنا المعنية بالخدمة الوطنية والمجتمعية. وأنشأ برامج جديدة تمكن الأفراد من مساعدة مجتمعاتهم المحلية على اتقاء حالات الطوارئ والاستعداد والاستجابة لها بجميع أشكالها، بما فيها تهديدات الإرهاب. ومن خلال هذه البرامج الجديدة التي تدعمها الحكومة الفيدرالية يتطوع الأمريكيون في إدارتي الشرطة والمطافئ، وينضم الأطباء والممرضون إلى فيلق طبي احتياطي، ويجري تدريب الأفراد على تعليم جيرانهم مهارات الاستجابة لحالات الطوارئ. وسيتولى متطوعو فيلق المواطنين هذا دعم ضباط الشرطة ومكافحي الحرائق في مجتمعاتهم، في أوقات الزلازل والحرائق والفيضانات، وفي الرد على الجريمة والإرهاب.

وفيلق الولايات المتحدة للدفاع عن الحرية يعمل أيضا مع منظمات الخدمة المجتمعية – كالمستشفيات والمدارس ودور العبادة والمنظمات الأخرى التي لا تسعى إلى تحقيق أرباح – التي تتألف منها بنيتنا الأساسية للعمل التطوعي، لمساعدتها في تجنيد وتدريب واستخدام ملايين المتطوعين في كل أنحاء الولايات المتحدة، لتقديم الخدمات المجتمعية الحيوية. ونحن نساعدها في تقييم وتحسين قدراتها على الاستفادة بفعالية من مواهب المتطوعين. وبدعم البحث والتطوير ونشر أفضل الممارسات، وخلق موارد جديدة يمكن أن تستخدمها المنظمات في جميع أنحاء البلد، سيكون فيلق الولايات المتحدة للدفاع عن الحرية قد أرسى تغييرات دائمة في القطاع التطوعي.

وبمساعدة منظمات من بينها مؤسسة نقاط الضوء، أنشأنا بالفعل شبكة متطوعي فيلق الولايات المتحدة للدفاع عن الحرية، وهي أكبر دار للمقاصة على الإطلاق تم إنشاؤها على شبكة الإنترنت لفرص الخدمة التطوعية. ويمكن للأفراد أن يدخلوا رقمهم البريدي ومجالات اهتمامهم، مثل خدمة الشباب، أو الجوع أو التشرد، أو التعليم، للبحث عن فرص للخدمة بعض الوقت أو كل الوقت، مع أكثر من ٦٠ ٠٠٠ منظمة من منظمات الخدمة التي تعمل في البلدات التي يعيشون فيها، في جميع أنحاء البلد؛ وفي سائر البلدان في كل مكان في العالم.

وتمتد شراكاتنا أيضا إلى المؤسسات التجارية والمؤسسات التعليمية. فبفضل مساعدتها، نعمل على إجراء تغييرات في السلوك البشري تظل باقية لعدة عقود. واستجاب كبار رجال الأعمال الأمريكيين لنداء الرئيس بوش للخدمة، وذلك باتخاذ مبادرة تعزيز الأعمال في أمريكا، وإشراك موظفيهم وعملائهم في خدمة الآخرين. وتلتزم الشركات الأعضاء بإجراء تغييرات في ممارساتها، من قبيل منح إجازات مدفوعة الأجر لموظفيها من أجل قيامهم بالخدمة التطوعية، ورعاية جهود الموظفين المتطوعين، وتسجيل العملاء ليؤدوا خدمات تطوعية من خلال منتجاتهم وخدماتهم.

كما أن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية المسمى كتيبة الحرية يعمل مع مئات الآلاف من طلبة المدارس الابتدائية والثانوية والكليات والجامعات في سائر أرجاء البلد لمساعدة الشباب على تطوير عادات الخدمة بحيث تبقى معهم مدى الحياة. ويمكن أن تدعم المدارس الخدمة بجعلها جزءا من الدروس الأكاديمية أو برعاية الأنشطة الخدمية ومراكز التطوع كجزء من هيكل الدعم للتلاميذ. ولقد سجلت وزارة التعليم بالولايات المتحدة وبعض منظمات البحوث الخاصة زيادة في خدمات الشباب التطوعية، ولا سيما الخدمات التطوعية بمساعدة المدرسة، على مدى عدة عقود في الماضي. ويسعى الباحثون الآن إلى الكشف عن الكيفية التي يتصرف بها المتطوعون الشبان عندما يكبرون. والأبحاث الأولية جد واعدة لمن يطالبون بالاستثمار في فرص الخدمة للتلاميذ والشبان. وفي عينة أخذت مؤخرا، أفاد ثلثا عدد البالغين الذين أفادوا بأنهم تطوعوا في السنة الماضية بأنهم تطوعوا أيضا حينما كانوا شبانا. وهؤلاء الأفراد أنفسهم من المحتمل أيضا أن يشاركوا في عطاء خيري لمنظمات لا تستهدف الربح.

وتهيئ الخدمات التطوعية أيضا للتربويين الأمريكيين فرصة جوهرية لتلقين التلاميذ دروسا عن المؤسسات الديمقراطية والمبادئ الأساسية التي تأسست عليها الولايات المتحدة. ومع أنني أدير مكتبا أنشئ منذ أقل من عام، إلا أن مهمته تعد جزءا من نسيج تقليد طويل للخدمة التطوعية في الولايات المتحدة. وتقوم المنظمات القائمة على التطوع وجهود المتطوعين الذين يعملون بها بدور هام لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الحضرية والريفية منذ تأسيس دولتنا. ومع ذلك لا يدرس سوى عدد جد قليل من الطلبة

الأمريكيين تاريخنا الزاخر والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية التي تحمي حرياتهم. وننشد، من خلال خدمة الآخرين، مساعدتهم في إيصال خدماتهم إلى المجتمعات في الوقت الحاضر بأفكار وإجراءات الماضي التي ساعدت في تشكيل هويتنا الوطنية.

ونحاول أيضا عكس ما ثبت أنه تدهور في الخدمات التطوعية بصورة عامة وفي المشاركة المدنية في الولايات المتحدة بين البالغين وذلك بتكوين أجيال جديدة يرجح أن تشارك في التصدي للتحديات التي ستواجهنا في المستقبل. وطبقا للأبحاث التي أجريت عن الخدمة التطوعية والمشاركة المدنية، يقل شيئا فشيئا عدد البالغين الأمريكيين الذين يتطوعون بوقتهم ويشاركون في أنشطة مدنية خلال العقود الثلاثة الماضية. وبغية القيام بمهمتنا وتحقيق أهداف الرئيس بوش، لا بد أن يقوم مشروع الولايات المتحدة الأمريكية المسمى كتيبة الحرية بعكس ذلك الاتجاه.

ولقياس فعالية جهودنا، اشتركت كتيبة الحرية الأمريكية مع مكتب الولايات المتحدة للإحصاءات السكانية ومكتب الإحصاءات العمالية في وضع مؤشر وطني جديد للخدمة التطوعية لقياس سلوك المتطوعين من خلال عينة من شتى أنحاء الوطن تضم ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ أسرة معيشية أمريكية مختلفة. وسيسفر المسح الوطني عن وضع مقياس شامل وموثوق لسلوك المتطوعين من شأنه أن يساعد كتيبة الحرية الأمريكية وآخرين ممن يعملون في دعم الخدمة التطوعية في تقييم أثر خدمة المتطوعين. وحتى الوقت الحاضر، كانت أحجام العينات المأخوذة لتقييم اتجاهات الخدمة التطوعية صغيرة نسبيا، وكان من الصعب إجراء مقارنات سنوية يعتمد عليها. وسينشئ هذا المؤشر الجديد للخدمة التطوعية معيارا جديدا للأبحاث في هذا الميدان. ولقد تعاونا مع القيادات في المملكة المتحدة وكندا بصدد هذا الجهد، وأجرينا مناقشات مثمرة مع عدد كبير من أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن قياس رأس المال الاجتماعي ورعاية المجتمع المدني.

وتولي إدارة الرئيس بوش أولوية لهذا البحث الجديد ولجهودنا المتواصلة من خلال كتيبة الحرية الأمريكية، وستستمر هذه الأولوية ما دامت توجد احتياجات بشرية يتعين التصدي لها برفق ورحمة. وفي كل ليلة في المجتمعات المحلية في شتى أرجاء الولايات المتحدة وحول العالم يخلد الأطفال إلى مضاجعهم وهم جوعى أو في بيت لا يوفر لهم ملجأ ملائما. وفي كل صباح يستيقظ الناس بدون مياه نظيفة يشربونها. وفي كل يوم يعيش الرجال والنساء بلا حماية، ومن دون علاج من أمراض واضطرابات يمكن الوقاية منها أو علاجها أو الشفاء منها. هذه احتياجات معروفة في كل مجتمع محلي، وهي احتياجات لا بد من التصدي لها ليس من قِبَل الحكومات فحسب بل أيضا من قِبَل المتطوعين بالوقت والرعاية.

وستواصل كتيبة الحرية الأمريكية بذل جهودها لإشراك كل رجل وامرأة وطفل في الولايات المتحدة في خدمة جيراننا. ويحدونا الأمل في أن نتعلم من الدروس التي اكتسبتها الدول الممثلة هنا بشأن كيفية غرس الخدمة التطوعية في نفوس شعوبها. وإضافة إلى ذلك، ومن خلال جهودنا ربما نساعد أيضا دولا أخرى تبحث عن طرق لإشراك قادتها وحكوماتها في الاستفادة بوقت ومواهب شعوبها في الخدمة التطوعية. ونتطلع لتبادل الخبرات التي اكتسبناها بجهودنا التي نبذلها لدعم الأبحاث والقياس على الصعيد الوطني؛ وللمساعدة في وضع ممارسات فعالة والتشجيع على اعتمادها بصدد استخدام المتطوعين؛ وجعل الخدمة التطوعية جزءا من هيكل وعمل كل مدرسة، وكل مشروع تجاري وكل مجتمع محلي في شتى أرجاء هذا البلد. ونرحب أيضا بالفرصة التي أتيحت كي ينضم إلينا قادة حكومات أخرى من شتى أرجاء العالم ممن يرغبون في

إطلاق صيحة من أجل الخدمة يكون لها صداها في شتى مجتمعاتهم المحلية، على غرار ما هو حادث في الولايات المتحدة الآن.

ونستطيع جميعا أن نعتبر برنامج متطوعي الأمم المتحدة نموذجا لمساعينا في المستقبل. فمنذ عام ١٩٧٠، تناول برنامج متطوعي الأمم المتحدة قضايا تراوحت بين الزراعة والتعليم. وفي كل سنة، يعمل ٠٠٠ ٥ من متطوعي الأمم المتحدة من ١٥٠ بلدا على تحسين المجتمعات المحلية في شتى أرجاء العالم. ومن بينهم شابة تستفيد بوقتها في إنشاء مكتبة مرجعية على خط طرفي للحاسوب للأطفال المعوقين وأسرهم، ورجل يعمل مستشارا في شؤون الوقاية من المخدرات، وامرأة تقدم العطف والغذاء لضحايا كوارث طبيعية. وكل فرد من متطوعي الأمم المتحدة منارة من منارات الأمل.

وأعرب عن الشكر للأمم المتحدة التي أتاحت لي هذه الفرصة لكي أدلي ببيان أمام الجمعية العامة اليوم لمناقشة تفاني الملايين من الأمريكيين والأثر الذي للخدمات التي يقدمونها في تحسين بلدنا، والذين تمتد خدماتهم المتسمة بالعطف إلى ما وراء حدود بلدنا. وأشكر الأمم المتحدة أيضا على دعمها والتزامها بسنة الأمم المتحدة للمتطوعين. والدليل على نجاحها أن ١٢٣ دولة أنشأت لجانا لتشجيع الخدمة التطوعية. ولكن ما زال هناك المزيد الذي يتعين عمله. وآمل في أن تكون هذه المناقشة الهامة أحد المعالم البارزة على طريق الجهد العالمي الذي يُبذل لإحداث تغيير في حياة الآخرين من خلال الخدمة التطوعية. ويتعين على كل منا أن يسأل: ماذا أنت فاعل للآخرين؟ وهذا هو السؤال الذي أسماه مارتن لوثر كنج، الابن، السؤال الأكثر دواما وإلحاحا في الحياة.

السيد السليطي (قطر) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسم وفد دولة قطر بالشكر والتقدير لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المعنون ”السنة الدولية للمتطوعين: النتائج ومنظورات المستقبل“، والذي تناول التدابير المتخذة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي للاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين في ضوء الأهداف الرئيسية لهذا الاحتفال، والمتمثلة في الاعتراف بالعمل التطوعي وتيسيره وإقامة شبكاته والترويج له. كما أود أن أشيد بالدور البارز الذي يؤديه برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تنفيذ المهام المنوطة به، والترحيب كذلك بالمشاركة الواسعة في الاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين على مستوى العالم وبالأنشطة التي قامت بها اللجان الوطنية المشكلة لهذا الغرض.

إن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب لا يعتمد على ما تقوم به الحكومات فقط، وإنما على تضافر جهود منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وملايين البشر الذين يقدمون خدماتهم بشكل تطوعي يوميا في جميع أنحاء العالم. فالعمل التطوعي جزء من التراث الثقافي لكل شعوب العالم على اختلافها. وقد نجح الاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين في تأكيد هذه الحقيقة وفي زيادة الاعتراف بدور العمل التطوعي في التنمية.

إن العمل الاجتماعي التطوعي ليس بغريب على المجتمع القطري، حيث إن ديننا الإسلامي الحنيف يشجع على التطوع وهناك الكثير من الشواهد من آيات القرآن الكريم وأحاديث نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، التي تحث على اغتنام الصحة والغنى والوقت والشباب لتقديم الخدمة لمن يحتاجها، وللنهوض بالمجتمع، بل جعل الإسلام تطوع الفرد خدمة لمجتمعه ودينه، لأن التطوع يجعل الفرد فخورا بالهدف الذي يطمح له من عمله، ويشعره بأهمية مساهمته في المجتمع، ويسهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

وقد عرف المجتمع القطري العمل الاجتماعي التطوعي في صور التعاون التلقائي الذي شمل تقديم المساعدة للمحتاجين والأيتام وطلاب العلم وطالبي الزواج والمدينين وغيرهم، إلا أن تقنين هذا العمل، وتوفير الأطر اللازمة لتيسيره وتنظيمه، بدأ في عام ١٩٧٤ مع إنشاء أول جمعية خيرية أهلية معنية برعاية وتأهيل المعاقين في الدولة. وقد تبع هذه الخطوة إنشاء العديد من الجمعيات والمؤسسات التي تقوم على أساس استثمار طاقات الأفراد وتنميتها، والتي أتاحت المجال بالأخص أمام المرأة القطرية للمشاركة في خدمة مجتمعها المحلي.

ولقد قامت حكومة دولة قطر ببذل الجهود لتحقيق أهداف السنة الدولية للمتطوعين، تلبية للقرارات والنداءات الدولية في هذا المجال. وهنا، يود وفد بلادي إطلاع الجمعية العامة على ما تم تحقيقه على الصعيد الحكومي والأهلي في هذا الصدد.

فعلى الصعيد الحكومي، واعترافا بأهمية العمل التطوعي في مجال التنمية الاجتماعية والدور الذي يمكن للمتطوعين القيام به من أجل خدمة مجتمعهم، حرص المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وهو الآلية المؤسسية المعنية بحماية ورعاية وتنمية الأسرة في الدولة، منذ إنشائه في عام ١٩٨٨، على تشكيل خمس لجان تطوعية متخصصة في شؤون الطفولة والمرأة والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. وتضم هذه اللجان مجموعة من الخبراء الوطنيين من الجنسين، الذين يقومون، على أساس تطوعي، باقتراح السياسات والتشريعات والبرامج في مجال عمل كل لجنة، بالإضافة إلى تشكيل لجنة وطنية عليا للتنسيق بين الجمعيات الأهلية، والمؤسسات الخاصة التي تعمل في مجال دعم العمل الاجتماعي بالدولة، بهدف تفعيل العمل التطوعي الخيري في المجتمع، وتحقيق التنسيق بين هذه الجمعيات والمؤسسات، ومنع التضارب والازدواج في عملها. وقد أشرفت هذه اللجنة على وضع وتنفيذ برنامج شامل للاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية التطوع. كما تم مؤخرا إنشاء ''مركز قطر للعمل التطوعي'' كهيئة أهلية ذات نفع عام تخضع لإشراف الهيئة العامة للشباب بدولة قطر، بهدف نشر الوعي التطوعي بين الشباب وتنمية الحس الاجتماعي لديهم، وسوف يتولى هذا المركز تدريب الكوادر الشبابية من الجنسين لدعم برامج وأنشطة العمل التطوعي، وإعداد وتنظيم الدورات التدريبية التأهيلية للمتطوعين، وإعداد البحوث والدراسات والنشرات الخاصة بالعمل التطوعي.

أما على الصعيد الأهلي، واعترافا بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تشجيع العمل التطوعي في المجتمع، فقد تضافرت جهود المؤسسات التنموية الخيرية والقطاع الخاص نحو إنشاء جائزة سنوية للتطوع بهدف تقدير كل عمل تطوعي جسد العطاء بأسمى معانيه، وتحفيز كل جهد يُثري العمل التطوعي، ويضمن استمراريته. وقد تم مؤخرا من خلال ملتقى التطوع السنوي تكريم الأطفال الذين يقومون بأعمال تطوعية بهدف غرس حب التطوع في النشء.

وختاما، يود وفد بلادي الإعراب عن تأييده للقرار المقدم حول متابعة السنة الدولية للمتطوعين والتأكيد على أهمية استمرار الزخم الذي تم تحقيقه خلال الاحتفال بهذه السنة. كما يسرنا أن نتوجه بالشكر والتقدير للمتطوعين في جميع أنحاء العالم الذين يساهمون بجهودهم في خلق عالم أفضل لنا جميعا.

السيد مارتينيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): لأسباب لا تستحق الذكر جاءت هندوراس متأخرة للاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين. غير أنه يمكن

لهندوراس، وربما لأكثر من أي بلد آخر في العالم، أن تشهد بأهمية وقيمة العمل التطوعي.

ومنذ أربع سنوات، خلال الكارثة التي سببها الإعصار ميتش، الذي تسبب في إزهاق الآلاف من الأرواح وتدمير العديد من الجسور، والطرق، والطرق السريعة – وهي أضرار لم يتم بعد إصلاحها إصلاحا تاما – تمكن شعب هندوراس من إظهار روح التضامن لدى مواطنينا الذين هبوا، حتى في غمرة مأساتهم، لمعاونة من هم أكثر تأثرا وأكثر احتياجا. وعلى هذا الغرار، بل وأهم منه، أن هندوراس يمكن أن تشهد أهمية وضرورة العمل التطوعي الدولي، لأنه في تلك المناسبة نفسها سارع المجتمع الدولي إلى مساعدتنا. وغالبا ما كانت تتعرض للخطر أرواح المتطوعين الذين جاءوا ولا مصلحة لهم سوى مساعدتنا، عندما كنا بحاجة ماسة إلى المساعدة، خلال أكبر كارثة في تاريخنا كله، ونحن نشكرهم باسم هندوراس حكومة وشعبا.

ولهذا السبب، ونظرا إلى أن مستقبل البشرية يكون أفضل بالمساعدة التي يقدمها المتطوعون بروح من التضامن، فإن هندوراس، بالإضافة إلى الإعراب عن شكرها الخالص لهم، تود أن تقترح على الجمعية إنشاء جامعة للعمل التطوعي؛ جامعة من شأنها أن تروي بذور العمل التطوعي الكامنة في أرواحنا، كبشر، منذ لحظة مولدنا؛ جامعة يمكن للشباب، والبالغين، ورجال الأعمال، بل وربما حتى للمسؤولين الحكوميين أن يجيئوا إليها للدراسة ولتنمية الإمكانيات الكاملة للعمل التطوعي. ولا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة أن يتم منذ ألف عام بالتحديد إنشاء أول جامعة في العالم – ألا وهي جامعة بولونيا – التي كان من بين مشاهير ضيوفها بيكيت، وأليغييري، وكوبيرنيكوس، وماركوني. وكانت هي البشير لكل التكنولوجيا الآخذة في التقدم بسرعة لا تُصدق في العالم اليوم. وعالمنا هذا مستعد ويحتاج لجامعة لدراسة العمل التطوعي.

وهندوراس، على فقرها، تقدم إلى المجتمع الدولي، بكثير من الامتنان والتطلع إلى المستقبل، البنية الأساسية لذلك المشروع. وفي أرضنا الجميلة جوا، توجد جبال خصيبة، وشواطئ مشمسة، ووديان خضراء تتمتع بالهدوء والمناخ الضروريين لدراسة وتركيز أمثال كوحير نيكوس، وأليغييري، وبيكيت، وماركوني الجدد للعمل التطوعي في العالم. فهم يمكنهم في ظل تنوع وجمال ريفنا، أن يدرسوا ويفكروا في أحسن الطرق لبناء عالم أفضل. وبوسعي أن أضمن هذا. وتمثل تلك الجامعة للعمل التطوعي طريقة متواضعة لأن نقول بكل قلوبنا على الطريقة الهندوراسية، شكرا.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، يسرني أن أتقدم لكم بالشكر على جهودكم في إدارة مداولات هذه الجلسة، كما لا يفوتني أن أعرب عن شكري وتقديري لمعالي الأمين العام لما جاء في مجموعة تقاريره من معلومات قيمة حول المواضيع المشمولة في هذا البند.

بالرغم من التعهدات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات في سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدت على مدار العقد الماضي بهدف النهوض بإمكانيات التنمية الاجتماعية، والتي توج آخرها بالإعلان السياسي لمؤتمر القمة للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، وما اشتمل عليه من التزامات جماعية من الدول بتعزيز وتنسيق تدابير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والفقيرة، تؤكد التقارير الدولية أن بلايين الأشخاص في تلك الدول ما زالوا يعيشون في أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية للغاية، تفتقر إلى أدنى أساسيات العيش الإنساني، وذلك لعدم إمكانية الوفاء بتلك الالتزامات، نظرا للعوائق والتحديات الهائلة، التي تقف في طريق تنفيذها، المتمثلة بالفقر المدقع والأمراض المعدية الفتاكة، وعلى رأسها مرض نقص المناعة البشري

والأمية، والصراعات المسلحة والجرائم المنظمة، والإرهاب في كل أشكاله.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تجدد تأييدها لكافة توصيات ونتائج المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية الاجتماعية والمستدامة، ومن منطلق اقتناعها بأن التنمية الاجتماعية تعتمد بشكل أساسي على الأمن والاستقرار السياسي، وتوفير سبل التنمية الاقتصادية للبلدان، تؤكد على ضرورة تضافر الجهود الدولية من خلال الأجهزة الفاعلة في الأمم المتحدة لإيجاد حلول جذرية دائمة، للقضاء على أسباب الصراعات المسلحة والحروب، وفض النزاعات القائمة، استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وتحث الدول المتقدمة والمانحة على الإيفاء الكامل والعاجل بالتزاماتها التي تعهدت بها في سلسلة المؤتمرات المعنية بالتنمية، وبالذات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، والتوصيات الداعية إلى تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي كمساعدة إنمائية رسمية للدول النامية، كما تدعو إلى تسهيل تدفق المساعدات المالية للتنمية فيها بدون شروط وبدون تدخل في شؤونها الداخلية، ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف وعدم التمييز، ويستند إلى مبادئ القوانين الدولية. والعمل على تزويدها بالمواد العلمية ووسائل التكنولوجيا الحديثة في سبيل تعزيز نموها الاقتصادي والاجتماعي. كذلك مطلوب اعتماد حل فعال وعادل ودائم وشامل لمشاكل ديون البلدان النامية والفقيرة، بما في ذلك إلغاء الديون الخارجية لتلك البلدان.

واستناداً إلى توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة ''حفظه الله''، التي دعا فيها إلى اعتبار الإنسان الإماراتي الثروة الحقيقية للبلاد، ومحور الجهود الإنمائية الوطنية، انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات إنمائية هدفت بشكل أساسي إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية، والارتقاء بالمستوى المعيشي لجميع المواطنين، مما جعلها واحدة من خمسين دولة في مقدمة الدول عالمياً، من حيث تحقيق أعلى مستويات التنمية البشرية، حسب مقاييس الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠١.

وقد حققت دولة الإمارات إنجازات بارزة في هذا المجال، استناداً إلى استراتيجية إنمائية ركّزت على النهوض بأسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية. فحرصت على توفير التعليم مجاناً للمواطنين في جميع المراحل الدراسية. وعملت على تخفيض نسبة الأمِّية إلى أدنى مستوى خلال فترة زمنية قصيرة. إضافة إلى ذلك، وفرت فرص العمل بالتساوي بين الرجال والنساء، مولية اهتماما خاصا لطاقات الشباب وإعدادهم لتمكينهم من دخول سوق العمل بكل مستجداته وتطوراته العالمية. ووضعت التشريعات والحوافز الوطنية لضمان حصولهم على فرص عمل في مختلف قطاعات الدولة.

كما حرصت الدولة على توفير أحدث سبل الرعاية الصحية والطبية مجاناً. واهتمت، على وجه الخصوص، بالطب الوقائي ورعاية الأم والطفل. وواصلت إطلاق حملات التوعية الصحية والوقائية ضد الأمراض الوبائية كالإيدز والسل ومرض الكبد الوبائي، وغيرها من الأمراض.

وأولت دولتي اهتماماً خاصاً لبناء الأسرة، التي تعتبرها نواة المجتمع وركيزته الأساسية، وذلك بإنشاء صندوق الزواج الذي يقدم قروضاً ميسرة للمواطنين لمساعدتهم على بدء حياتهم الأسرية بدون أعباء مالية. وإيماناً من دولة الإمارات العربية بحق كل مواطن في العيش الكريم، أنشأت نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي يوفر معونة مالية شهرية للفئات الضعيفة من المجتمع، ومراكز متخصصة لرعاية

وتأهيل المعوقين والعجزة. وانطلاقاً من تعاليم وروح الإسلام الداعية إلى التراحم والتعاضد، عملت الدولة على تكريم كبار السن في مختلف المناسبات الوطنية والدولية، ووفرت لهم مراكز صحية متخصصة ومراكز اجتماعية وترفيهية، وساعدت على إنشاء العديد من الجمعيات التطوعية والخيرية، التي تقدم المساعدات الإنسانية على الصعيدين المحلي والدولي.

ولم يقتصر اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة على التنمية الاجتماعية داخل البلاد فحسب، بل شاركت في العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المعنية بتبادل المصالح المشتركة في مجالات تطوير التنمية الاجتماعية والتنوع الثقافي، فساهمت في بناء المراكز الثقافية والمدارس والمستشفيات ودور الأيتام والعبادة في العديد من الدول الصديقة والشقيقة، إضافة إلى تقديم التبرعات والمنح والقروض الميسرة للعديد من الدول النامية والمتضررة كذلك استضافت العديد من المؤتمرات والندوات، وشاركت في العديد من المناسبات العالمية المعنية بشؤون التنمية الاجتماعية والسكان والبيئة والإعلام.

وفي الختام، نأمل أن تنجح مداولاتنا هذه في تحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي أكدت على حق المجتمعات في التنمية والتطور، وندعو المنظمة العالمية إلى تعزيز جهودها الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار العالمي كأساس لبناء التدابير اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما جاء في إعلان الألفية وكما أكدت توصيات مجمل مؤتمرات التنمية، وبالذات ما دعا إليه إعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة.

السيد ماك إفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقدير نيوزيلندا للأمين العام على تقريره المعنون "السنة الدولية للمتطوعين: النتائج ومنظورات المستقبل" (A/57/352)، الذي يلقي نظرة عامة مفيدة على ما أُنجز أثناء ومنذ سنة ٢٠٠١، السنة الدولية للمتطوعين.

وقد رحبت حكومة نيوزيلندا بالقرار بإعلان سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين. ونحن نهنئ جميع الذين شاركوا في السنة الدولية للمتطوعين، بما في ذلك مختلف هيئات الأمم المتحدة – لا سيما متطوعو الأمم المتحدة – والدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على جهودهم التي أسهمت في إنجاح هذه السنة وفي متابعة نتائجها.

وتتفق نيوزيلندا مع الأمين العام فيما يراه من أن السنة قد قامت بالكثير لزيادة فهم مفهوم العمل التطوعي بكل أشكاله في كل أنحاء العالم، والإسهام الحيوي الذي تقوم به لصالح مجتمعات كثيرة جدا. ولقد ترتبت على ذلك تطورات هامة كثيرة.

وإذ نتفكر في متابعة السنة، نود أن ننتهز الفرصة لنعرض بعض تجارب نيوزيلندا في ما يتعلق بالعمل التطوعي.

لقد اعتادت نيوزيلندا العمل التطوعي منذ عهد بعيد. ويسهم المتطوعون مساهمة حيوية في مجالات متنوعة، منها الرياضة والترفيه، وخدمات الطوارئ، والتعليم في الطفولة المبكرة، ورعاية الأطفال والشباب، ورعاية المرضى أو العجزة، وأنشطة طائفة الماوري، والكنائس، والصيانة، وحماية المصائد، والمساعدة الإنمائية الدولية، واللاجئات، والثقافة والتراث، ومشورة المواطنين.

وتقدر نيوزيلندا المتطوعين باعتبارهم مساهمين في المجتمعات القوية والمجتمع المدني، والثقافة، ورفاه الفرد، وتنمية الأسرة ومجموعات الأسر. وأحد أهدافنا هو تشكيل شراكات حقيقية هامة مع المتطوعين والمنظمات الطوعية للعمل على تحقيق هدف مشترك يتمثل في تقديم أفضل

ما يمكن من دعم وخدمات للمجتمعات المحلية. ويعترف الأمين العام في تقريره بأن السنة الدولية للمتطوعين قد أسفرت عن مزيد من الاعتراف بالتنوع في العمل التطوعي وبمساهمته من أجل المجتمع. ومن المسائل التي أسفرت عنها السنة في نيوزيلندا مسألة المنظورات الثقافية المختلفة بشأن العمل التطوعي. فمن ناحية، لدينا المنظور الأنجلو – أوروبي السائد، ومن ناحية أخرى، لدينا منظورات الماوري، الشعب الأصلي لأوتيروا/نيوزيلندا، بشأن كيفية مساهمته بطريقة طوعية. كما أن لدى شعوب منطقة المحيط الهادئ والطوائف العرقية أيضا منظوراتها المختلفة.

وتوافق نيوزيلندا تماما على أن الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني هامة لتعزيز العمل التطوعي. وتقوم الحكومات بدور حاسم في تهيئة بيئة تشجع المتطوعين. وكما هو الحال في بلدان أخرى كثيرة ألقيت عليها الأضواء في التقرير، فقد جرى في نيوزيلندا تنظيم السنة الدولية للمتطوعين عن طريق شراكة بين الحكومة والقطاع الطوعي. وأنشئ فريق مرجعي وزاري عينته الحكومة للسنة الدولية للمتطوعين، مؤلف من ممثلين عن المجتمع والقطاع الطوعي ومسؤول عن تعزيز وتنسيق السنة وتوفير المشورة للحكومة بشأن المسائل المتعلقة بالمتطوعين.

وكانت نيوزيلندا أحد بلدان ثلاثة ذكرت في تقرير الأمين العام زادت التمويل لتوفير الدعم الطويل الأجل للقطاع الطوعي نتيجة للسنة. وتم تخصيص حوالي ٢١٩ من ملايين الدولارات النيوزيلندية لتعزيز البنية الأساسية للمنظمات الطوعية على مدى ثلاث سنوات. وقد أسهم هذا بالتحديد في تشكيل نيوزيلندا ذات الميول التطوعية؛ وإنشاء مراكز طوعية جديدة، لا سيما في الأرياف والمناطق المعزولة؛ وتمويل العمل التطوعي بين الماوري، وشعوب منطقة المحيط الهادئ والطوائف العرقية؛ وتوسيع موارد التطوع عبر الشبكة الدولية.

وصدر في نهاية السنة الدولية للمتطوعين بيان عن نوايا الحكومة بشأن إقامة علاقة محسنة بين المجتمع والحكومة. وهذا البيان، الموقع من رئيس الوزراء، يمثل التزام الحكومة بإقامة علاقات قوية مع المجتمع قائمة على الاحترام. وأنشأت الحكومة أيضا منصبا وزاريا جديدا في عام ٢٠٠١، هو منصب الوزير المسؤول عن المجتمع والقطاع الطوعي، مما يبين مرة أخرى عزمنا على رفع مستوى وضع هذا القطاع من قطاعات المجتمع النيوزيلندي.

ولكي تهيئ حكومة نيوزيلندا بيئة تشجع المتطوعين، فقد أقامت أيضا مشروعا في بداية عام ٢٠٠١ للنظر في سياسة بشأن المتطوعين والعمل التطوعي. واستعرض هذا المشروع وأوصى بتشريع خاص بالتطوع، وحدد الطرق التي يمكن بها للحكومة أن تعزز قدرة الشعب على التطوع، وعمل على ضمان أن تدعم السياسة الحكومية العمل التطوعي والمتطوعين، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالوفاء بالالتزامات الثقافية للشعب الماوري، وشعوب منطقة المحيط الهادئ والطوائف العرقية. ولا يزال العمل في هذا المجال مستمرا.

أخيرا، أتاحت السنة الدولية للمتطوعين للدول الفرصة لاختبار وتعزيز دور العمل التطوعي على الأصعدة الوطنية، والإقليمية والدولية. وبالنسبة لنيوزيلندا، فإنها قد عززت بشكل كبير دعمها للصورة العامة للعمل التطوعي، ورفعت من شأنه. واتخذت الحكومة خطوات عملية لتبين للمجتمع والقطاع الطوعي أنها تعترف بالإسهام الحيوي للمتطوعين، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. وسنواصل العمل لتحقيق مقاصد وأهداف السنة الدولية للمتطوعين في المجتمع الدولي عموما.

السيد تيش (استراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب استراليا، مثل الوفود الأخرى، ترحيبا حارا بتقرير الأمين

العام المعنون ''السنة الدولية للمتطوعين ٢٠٠١: النتائج ومنظورات المستقبل''. لقد شاركت استراليا بنشاط وحماس في أنشطة السنة الدولية للمتطوعين التي نجحت نجاحا عظيما في استراليا. ويحق لنا أن نقدم لهذه الجمعية العامة معلومات بشأن بعض الأحداث البارزة بالنسبة لنا، منوهين أمام المجتمع الدولي بالإسهامات غير العادية التي اعتاد الناس العاديون في بلدنا تقديمها.

ويتضمن البيان المكتوب الذي يجري توزيعه المزيد من التفاصيل المقدمة من إدارة خدمات الأسرة والمجتمع في استراليا، وسأقتصر على تلخيص بعض العناصر الرئيسية لذلك.

لقد أعطت السنة الدولية للمتطوعين ٢٠٠١ زخما للحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات والإدارات المحلية، وأيضا للطوائف، والمشاريع التجارية ووسائط الإعلام في استراليا، للاعتراف والاحتفاء بالإسهام غير العادي للمتطوعين الذين يقدمونه لاستراليا ولطريقة الحياة المتبعة في استراليا. وأتاحت لكل الأستراليين الفرصة ليقولوا ''شكرا''. وقد أشرف وزير خدمات الأسرة والمجتمع على برنامج استراليا الناجح للسنة، بناء على طلب رئيس وزراء استراليا، وتم تعيين الحاكم العام الراعي الوطني للسنة الدولية للمتطوعين.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، يستند العمل التطوعي في استراليا إلى تقليد بدأ منذ عهد بعيد. ويتطوع حوالي ٣٢ في المائة من الأستراليين البالغين بوقتهم وطاقتهم للمنظمات التي لا تستهدف الربح. ومن دواعي السرور أن نلاحظ أن المزيد من الأستراليين يختارون العمل التطوعي. ويزيد معدل العمل التطوعي أكثر ما يزيد بين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة وبين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٥ و ٦٤ سنة. ويبدو أن المتطوعين كبار السن يتاح لهم مزيد من الوقت بعد أن يكبر أبناؤهم، كما تتوافر لديهم مهارات في العمل قيمة جدا يسهمون بها في العمل التطوعي.

وطوال عام ٢٠٠٠، أجرت الإدارة الاتحادية لخدمات الأسرة والمجتمع مشاورات موسعة مع المنظمات الأصلية، والمؤسسات التجارية، والحكومة لوضع الأهداف الرئيسية للسنة الدولية للمتطوعين. وكانت هذه الأهداف تتمثل في الاعتراف والاحتفاء بالإسهام البارز الذي يقدمه المتطوعون إلى مجتمع أسترالي قوي متماسك؛ وتعاون الطوائف، والمؤسسات التجارية، ووسائط الإعلام، والحكومة على بناء مجتمع يشجع ويغذي ثقافة التطوع؛ ودعم مشاركة الطوائف الأسترالية في الأنشطة الطوعية القيمة والمثمرة.

وقد تم توزيع مبادرات الحكومة الأسترالية خلال السنة على ثلاثة مجالات: الأول، تمويل القطاعين الأهلي والطوعي؛ والثاني، إنشاء شراكات رئيسية؛ والثالث، وضع استراتيجية للاتصالات. وكان أحد الأحداث البارزة في السنة الدولية للمتطوعين في استراليا التجاوب الهائل من جانب طوائف المجتمع لبرامج المنح الصغيرة ومنح المعدات الصغيرة. وعن طريق هذه البرامج، قدمت الحكومة الأسترالية ١٢,٩ من ملايين الدولارات الأسترالية في شكل منح لأكثر من ٢ ١٠٠ منظمة، لمساعدتها على الاعتراف بدور المتطوعين والاحتفاء بهم ودعمهم. وعن طريق برنامج منح المعدات الصغيرة، تمكنت ٢ ٨٠٠ منظمة أخرى من شراء معدات لجعل عمل متطوعيها أكثر سهولة وأمنا وإمتاعا.

وقد جرى تعزيز السنة الدولية للمتطوعين بالمشاركة مع المؤسسات التجارية والطوائف، وكان من بين أنشطة تعزيز السنة رعاية مؤتمر وطني كبير، وتقديم جوائز خاصة بالسنة الدولية للمتطوعين بالمشاركة مع المصارف الكبرى في استراليا ومع الإدارات المحلية؛ وتقديم الأموال اللازمة لإنشاء

قاعدة بيانات لتجنيد متطوعين لمنظمة أستراليا التطوعية؛ والاحتفاء والتنويه في جميع أنحاء استراليا بالمتطوعين الذين يساعدون في تنظيف البيئة والحفاظ عليها.

وفي حين كان الهدف الرئيسي لاستراتيجية الاتصال للسنة الدولية للمتطوعين هو الترويج للسنة الدولية، فقد سعت كذلك لإذكاء الوعي، خاصة بين غير المتطوعين، بشأن مدى ونطاق الخبرة الإيجابية في مجال العمل التطوعي. وكانت الحكومة الأسترالية تقدم كل شهر موضوعا احتفاليا مختلفا لتوفير إطار للمنظمات لتخطيط الأنشطة الخاصة بها في مناسبة السنة الدولية للمتطوعين. وقد أُبلغت رسالة السنة الدولية للمتطوعين بالمشاركة مع معلم رئيسي آخر من معالم أستراليا هو: الذكرى المئوية لإقامة اتحاد أستراليا. وجدير بالذكر أن كثيرا من المنجزات التي تمت في أستراليا منذ إقامة الاتحاد في سنة ١٩٠١، كانت نتيجة العمل الشاق للمتطوعين وتفانيهم. وقد اعترفت الحكومة بذلك من خلال إنتاج إعلانات خدمة المجتمع التي أذيعت عبر التلفزيون الوطني.

كذلك اعترفت الحكومة الأسترالية بالإسهام البالغ القيمة لطوائف المجتمع في أستراليا خلال السنة الدولية للمتطوعين وبالحاجة إلى النظر في منطلقنا من وضعنا الراهن. وقد جد مجلس استشاري لمجتمع السنة الدولية للمتطوعين، تشترك في رئاسته منظمة أستراليا التطوعية والمنظمة الدولية للمتطوعين الأستراليين، في جمع مواد طوال السنة لتقرير بعنوان ''برنامج وطني بشأن التطوع: ما بعد السنة الدولية للمتطوعين''. وقد عرض التقرير على الحكومة في نهاية احتفالية السنة الدولية للمتطوعين، في ٥ كانون الأول/ديسمبر، اليوم الدولي للمتطوعين.

ومن المشجع ملاحظة أنه منذ سنة ٢٠٠٠، زادت الأموال المقدمة من الحكومة الاتحادية لدعم التطوع بأكثر من الضعف، كما يستمر البحث عن أفضل السبل لدعم المتطوعين. ويجري العمل على تحقيق المزيد من تطوير قدرة القطاع من خلال البرامج التي تسعى، على سبيل المثال، إلى تعزيز تطوير مهارات المتطوعين. والحكومة الأسترالية على ثقة بأن الأنشطة والاحتفاليات التي عُقدت خلال السنة الدولية للمتطوعين في سنة ٢٠٠١ قد تركت انطباعا قويا ودائما ووفرت قاعدة صلبة لمزيد من تطوير هذا القطاع الهام من حياة المجتمع الأسترالي.

السيد لي هو – شن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يعتقد وفدي بأن الترويج الواسع للعمل التطوعي، والمشاركة النشطة فيه، أكثر صلة بعمل الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف المجسدة في ميثاقها. وهكذا، وعلى سبيل تقييم منجزات السنة الدولية للمتطوعين، أود أن أشيد بالتقدم المحرز في مجال العمل التطوعي، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/57/352) وأن أثني على جهود متطوعي الأمم المتحدة لدورها التيسيري.

إن روح العمل التطوعي التي جرى الترويج لها على نطاق العالم في عام ٢٠٠١ قد أسهمت إسهاما إيجابيا في حياة الشعب الكوري، ومن المرجح أن يترسخ تأثيرها في السنوات القادمة. ويعيش الكوريون، عادة، في مجتمعات زراعية، ذات عادات قديمة للعمل التطوعي والمشاركة، خصوصا خلال الموسم الزراعي ذي العمل المكثف وفي أوقات المشقة أو المصائب. وقد تبدد هذا التقليد خلال عملية التحديث والتصنيع السريعة. ولكن مع نمو النضالية المدنية في العقود الأخيرة، وجد التطوع أرضا خصبة لعصر جديد من الإمكانيات والإسهامات التي تبذل على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

وستكون لكثير من البلدان الأخرى نفس التجربة. ومع ذلك، كما اتفقنا في القرار ٣٨/٥٦، فليس هناك نموذج

عام لأفضل الممارسات أو التدابير في مجال العمل التطوعي. فالأنشطة التطوعية تكون أكثر فاعلية عندما تستجيب استجابة تامة للظروف القائمة على أرض الواقع. والقاسم المشترك الوحيد هو أن تكون هذه الأنشطة تطوعية، وبلا مقابل، وذات عون. والعامل المشترك الآخر، الذي يمكن استشفافه من تقرير الأمين العام، هو أن هناك سبلا متنوعة يجري بها الترويج للعمل التطوعي في كل أنحاء العالم، بغية التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين، وهذه السبل هي: الاعتراف المعزز بالعمل التطوعي من خلال البحث ومن قبل المؤسسات والمنظمات؛ والتيسير من خلال السياسة والتشريعات، وتطوير البنية الأساسية، والتمويل ودعم القطاع الخاص ومشاركة جميع الطوائف الاجتماعية؛ وإقامة الشبكات بين مجموعات المتطوعين؛ والترويج من خلال وسائط الإعلام الجماهيري والحملات؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقدم جميع وسائل الترويج الخمس تلك خطة أساسية مفيدة لجهود إدماج وتعزيز العمل التطوعي كرأس مال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والأنشطة التطوعية هي مجال عمل المجموعات المدنية والقطاع الخاص لكن يمكن للحكومات أن تؤدي دورا تيسيريا وداعما. وفي بلدي، تقوم الحكومة بتشغيل نظام لدعم أنشطة المتطوعين، بما في ذلك من خلال توفير التسهيلات العامة لمنظمات العمل التطوعي وأشكال الدعم القائمة على المشروعات وتحسين القوانين ذات الصلة. وتقدم وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية دعما للمنظمات غير الحكومية المشاركة في البرامج التطوعية. ومنذ سنة ٢٠٠٠، تحول الحكومة ١٢,٥ مليون دولار سنويا لدعم الأنشطة التطوعية التي تقوم بها المجموعات المدنية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن لبعض الوزارات والإدارات المحلية الأخرى برامجها الخاصة لدعم المنظمات غير الحكومية المسجلة. وفي سنة ٢٠٠١، اشتركت الوزارة والإدارات المحلية المعنية في إقامة مراكز محلية للعمل التطوعي في جميع أنحاء البلاد، حيث يجري تجنيد وتدريب المتطوعين، بجانب نشر وتوزيع الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، وتحقيقا للاستفادة القصوى من السنة الدولية للمتطوعين لعام ٢٠٠١، تم تشكيل اللجنة الوطنية الكورية للسنة الدولية للمتطوعين بغية تنسيق جميع احتفاليات وبرامج السنة.

وكانت سنة ٢٠٠٢ سنة حافلة جدا بالعمل للمتطوعين في كوريا، مع أوقات طيبة وأوقات سيئة، كما أن التجربة قد عززت كثيرا من قدرة الدولة في مجال العمل التطوعي. فمن الناحية الإيجابية، سيُذكر عام ٢٠٠٢ بصفته العام الذي شاركت فيه كوريا في استضافة مباريات كأس العالم لرابطة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا). ففي كل مدينة في جميع أنحاء البلد حيث أقيمت المباريات، جند مسؤولو كرة القدم ما يتراوح بين ١ ٠٠٠ و ٣ ٠٠٠ متطوع ودربوهم للمساعدة في إدارة المباريات وتوفير أية مساعدة يحتاجها مشجعو كرة القدم والسياح للتمتع بالمباريات وبإقامتهم في البلد. وبدون شك، يعود لهؤلاء المتطوعين المتجردين كثير من الفضل في النظام الجيد الذي ساد أكبر تجمع رياضي دولي ينعقد في البلد.

لقد نشأت روح العمل التطوعي في الأزمنة الصعبة أيضا، عندما ضرب إعصار مداري مدمر الجزء الشرقي من البلاد في أواخر آب/أغسطس. إذ أن الطرقات المؤدية إلى أكثر المناطق تضررا قد حفلت بالسيارات والحافلات (الباصات)، التي كانت تنقل المتطوعين إلى تلك المجتمعات المحلية ليشاركوا في أعمال الإغاثة والإنعاش. وكان كثيرون منهم عبارة عن مجموعات صغيرة من السكان: ربات منزل، وعشائر، وزملاء عاملين في شركات، تحلقوا تلقائيا بدافع من حس مشترك بواجب مساعدة المحتاجين.

وشكلت المباريات الآسيوية التي عقدت من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في بوسان، بكوريا الجنوبية، حدثا آخر يدعو إلى الفخر في سجلات العمل التطوعي في كوريا هذه السنة. علما بأن الحرص في اختيار وتدريب زهاء ٣٠٠ ١٧ متطوع من قِبل المدينة المضيفة، بوسان، كان عاملا أساسيا في نجاح المباريات.

وفي الختام، بُذلت هذا العام جهود كثيرة في بلدي لتنفيذ القرار ٣٨/٥٦، أسفرت عن نتائج جيدة. وفيما نستعد الآن للاحتفاء في ٥ كانون الأول/ديسمبر بيوم دولي للمتطوعين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتطلع وفد بلادي إلى المستقبل ويتأمل في موضوعين وثيقي الصلة. أولا، وكما هو الحال في كل مجالات النشاط الإنساني في هذا العصر الذي تتلاشى فيه الحدود، ينبغي للعمل التطوعي، في مثابرته على ترسيخ أسس العمل على مستوى القاعدة الشعبية، أن يتم تعزيزه وتوطيد دعائمه في إطار هذا العالم المتعولم. وثانيا، ينبغي انتهاز الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام لدعم النهج التقليدي للعمل التطوعي في الميدان. واستتباعا لهذين الاتجاهين الرئيسيين، واستنادا إلى الزخم الذي ولدته السنة الدولية للمتطوعين، يلتزم وفد بلادي التزاما كاملا بالارتقاء بالعمل التطوعي إلى مستويات جديدة في الداخل وفي الخارج على السواء.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسر الهند أن تشارك في المداولات بشأن ما أسفرت عنه السنة الدولية للمتطوعين من نتائج وبشأن مجريات متابعتها. لقد قررت الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، التي انعقدت في عام ١٩٩٧، أن تجعل سنة ٢٠٠١، السنة الدولية للمتطوعين. وكان هذا اعترافا بالحاجة إلى الاحتفاء بما يقدمه المتطوعون وأعمال التطوع لصالح المجتمع من مساهمات متنوعة. وخلص المجتمع الدولي إلى نتيجة واضحة مؤداها أنه لم يتم القيام بما يكفي لإلقاء الضوء على ما حققه العمل التطوعي من إنجازات.

لقد كان العمل التطوعي هو أحد أوجه النجاح القليلة في المجتمع على نحو شامل. وفي ذلك الصدد، يعتبر تقرير الأمين العام المعنون ''السنة الدولية للمتطوعين: النتائج ومنظورات المستقبل'' (A/57/352) صورة باعثة على الرضا، بل مشجعة. فوفقا للتقرير، جرى تشكيل ١٢٣ لجنة وطنية خلال السنة. ويبدو أن العمل التطوعي، بحكم وجوده في مجتمعات كثيرة بأشكال مختلفة منذ أجيال، قد بلغ أشده. ولذلك، كان الهدف الأساسي من السنة الدولية للمتطوعين — المتمثل في إدخال تحسينات دائمة على الأعمال التطوعية — هدفا رئيسيا ومهما.

تولى نائب الرئيس، السيد حسين (إثيوبيا) الرئاسة.

ولقد نجح الاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين في إعطاء العمل التطوعي زخما طيبا. وتم ذلك من خلال منح جوائز وإقامة برامج دراسية خاصة في المدارس والمؤسسات؛ وإصدار الكتب، والأدلة، والدراسات الاستقصائية، وإجراء الأبحاث؛ وسن التشريعات المتعلقة بالعمل التطوعي وتحسينها. كما أن الاشتراك في العمل التطوعي والرعاية التي يحظى بها من عدد كبير من الشخصيات البارزة والمرموقة، قد وفرا زخما ملموسا لتحقيق أهداف السنة الدولية للمتطوعين. وأسهم هذا كله في جعل السنة الدولية للمتطوعين حدثا رائعا جديرا بالذكر.

ونوافق على ما أكده تقرير الأمين العام من أن النتيجة الرئيسية التي أسفرت عنها السنة كانت إقرار الحكومات الجماعي بدور وإسهام العمل التطوعي والحاجة إلى اعتماد مناهج استراتيجية لتعزيز البيئة الكفيلة بازدهار هذه الأعمال. ونعتبر العمل التطوعي أداة من الأدوات المهمة لمواجهة مشكلة الاستبعاد. إذ أن العمل التطوعي يوفر وسيلة

لتمكين مختلف فئات السكان التي تعاني من الاستبعاد من الحصول على الفرص. وبالنظر إلى إمكانية تكييف لغة الاستبعاد، يشدد أمارتيا سين على الحاجة إلى تعديل خطابيات الاستبعاد لتشمل ''التضمين غير الملائم'' أيضا. وعلى ذلك، فإنه يتحدث عن ''الاستبعاد من التضمين العادل''. وكما يلاحظ الأمين العام، فإن العمل التطوعي يمكّن الناس؛ فهو يسهم في بناء التضامن، ويشجع المشاركة والإحساس بالتملك، وينشئ شبكات من المبادلة ويعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية.

وإن ثراء ثقافة الهند وتراثها قد أوجد العديد من التقاليد النبيلة. ولذلك فلن تستغرب هذه الجمعية أن يكون العمل التطوعي يشكل جزءا لا يتجزأ من منظومة قيم الهند المعروفة أيضا باسم ''شرامدان'' أي العمل التطوعي، أو ''التبرع بالعمل'' في المجتمع الهندي. وفي السنوات التي أعقبت استقلال الهند، جرى استغلال هذه الثروة الاجتماعية لصالح التنمية الوطنية، من خلال مشروع الخدمة الوطنية. وقد أُدخل هذا المشروع في عام ١٩٦٩ بهدف إشراك الطلاب على أساس العمل التطوعي ولبعض الوقت، مما يثير أيضا الوعي الاجتماعي بين شباب الأمة، مع إسهامهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى الشروع في تنفيذ المشروع الوطني للخدمات التطوعية في المدة ١٩٧٧-١٩٧٨، ذلك المشروع الذي استهدف المشاركة في العمل التطوعي على أساس التفرغ الكامل. ويشارك المتطوع في الخدمة الوطنية مشاركة فعالة في العملية الإنمائية للدولة من خلال خدمة المجتمع المحلي. وقد استكمل هذا المشروع لاحقا ببرنامج آخر للمتطوعين من شباب الريف من غير الطلاب.

ومثل دول كثيرة أخرى، شاركت الهند أيضا بنشاط في الاحتفاء بالسنة الدولية للمتطوعين وعملت على إنجاحها، من خلال تنظيم عدد من البرامج، بما فيها المؤتمرات، والحلقات العملية، ومعسكرات الشباب، التي لاقت مشاركة واسعة النطاق. وتنظر الهند إلى العمل التطوعي بوصفه عملية متواصلة تسهم في تحقيق تنمية الدولة. وقد جرت تسمية الهيئة العليا في البلاد للتخطيط الإنمائي، ألا وهي لجنة التخطيط، الوكالة الأساسية لقطاع العمل التطوعي في البلاد.

وقد شارك وفد بلادي في تقديم مشروع القرار A/57/L.8 بشأن متابعة السنة الدولية للمتطوعين. ونود أن نشكر البرازيل، المقدم الرئيسي لمشروع القرار، على جهودها في عرض مشروع القرار هذا، الذي يرمي إلى كفالة استمرار الزخم الذي تلقاه العمل التطوعي خلال السنة الدولية للمتطوعين، في المستقبل. وإننا بمشاركتنا في تقديم مشروع القرار هذا، ندلل على دعمنا للعمل النبيل الذي يقوم به مجتمع المتطوعين في شتى أنحاء العالم.

السيد بيبوسونوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): رحب وفدي بحماس بإعلان الجمعية العامة السنة الدولية للمتطوعين، بهدفها النبيل وهو تعزيز وكفالة التعاون بغية الرقي بحياة الناس.

ونحن نرى أن تقرير الأمين العام والأحكام الواردة في مشروع القرار A/57/L.8 الذي عرضه اليوم وفد البرازيل، تعكس ما تم عقده من تعهدات ولقاءات رئيسية في سياق السنة الدولية للمتطوعين.

ونولي أهمية كبيرة للجهود المبذولة على الصعيد الوطني. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أشرح قرار حكومة قيرغيزستان إنشاء مجلس وطني للتنسيق، مكلف برصد عملية سن أول قانون للأنشطة التطوعية.

وتواصل حكومة قيرغيزستان، بالاشتراك مع المنظمات الدولية، العمل المكثف في نطاق قرار الجمعية العامة المتعلق بالسنة الدولية للمتطوعين. فقد نفذ عدد من

المشاريع التي ترمي فيما ترمي إلى التخفيف من محنة اللاجئين. وهذه المشاريع تشمل أن تطبق في قيرغيزستان إعادة التوطين الطوعية، وتوفير الحماية القانونية ومنع الصراعات، والتخطيط للطوارئ. فنتائج السنة الدولية وتنفيذ المشاريع المتعهد بها، ألقت بالضوء على سبل ووسائل تطوير إمكانات التطوع.

وتشن حكومة قيرغيزستان، في هذا السياق، وعلى سبيل الأولوية، حملات تثقيفية وترويجية وتبذل جهودا على الصعيد المحلي لإشراك المواطنين في الأنشطة التطوعية بقصد تمكين المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات من الاستفادة الفعلية من إمكانات المتطوعين الهائلة.

ونحن على يقين من أن الحاجة إلى الأنشطة التطوعية أكبر من أي وقت مضى، نظرا إلى المشاكل العالمية، ومنها تدهور البيئة والفقر وتعاطي المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكلها تؤثر تأثيرا غير متناسب على معظم القطاعات المستضعفة في المجتمع. ونلاحظ أيضا الاتجاه نحو تطوير أنشطة المجتمع المدني.

ونرى أن التعاون فيما بين الحكومات والقطاع الخاص تزيد من تعزيز تطوير التطوع. كما أننا واثقون أن السنة الدولية المصممة من أجل زيادة الإقرار بقدر المتطوعين والتفاعل معهم وتقديم المساعدة والدعم لهم، يمكن أن تسهم إسهاما حقيقيا في إذكاء الوعي بإنجازات المتطوعين وإمكاناتهم للمستقبل. كذلك يمكن تقديم مقترحات ترمي إلى تشجيع العدد المتزايد دائما ممن يشتركون في توفير الموارد وكفالتها من أجل تعزيز فعالية التطوع.

كما أننا نرى أن من المهم التركيز، على الصعيد المحلي وصعيد المنظمات الدولية، على أهمية حركة التطوع وعلى إمكاناتها للإسهام في حل مشاكل المجتمع. وينبغي في المقام الأول إنشاء منظمات تكلف بتعزيز الحركات التطوعية وبتوفير الظروف المؤدية للتعاون، بغية تطوير خدمات التطوع على الصعيد المحلي.

ويوجد في قيرغيزستان مركز للمبادرات التطوعية ظل يعمل منذ عامين وإلى الآن على تطوير الحركة التطوعية. وشهد ذلك المركز في العام الماضي تزايد اهتمام المنظمات بإشراك المتطوعين في أنشطتها. واتخذ قرار في هذا الصدد بوضع مشروع معايير موحدة للعمل التطوعي. وتكون تلك المعايير جزءا من نظام عالمي لتعيين المتطوعين في مختلف المنظمات ولتنسيق ومراقبة عملهم وتقييمه.

وأرجو أن يكون المشروع الذي أشرت إليه آنفا والذي سيصبح الوثيقة التنظيمية الأساسية للمتطوعين ومنظماتهم في قيرغيزستان، مما ييسر عملنا بمزيد من المهنية، وأن يمكننا من تبادل خبراتنا مع الآخرين في تطوير هذا المجال.

السيد لافرين (كندا) (تكلم بالانكليزية): لقد جاء وقت كان يُنظر فيه إلى التطوع على أنه نشاط لشغل وقت حديثي التقاعد بما يفيد، أو لاحتساب نقاط إضافية لصالح طلاب المدارس العالية، أو باعتباره استجابة مؤقتة لحالات طارئة. وهو مفيد فعلا ولكن تأثيره الاجتماعي وأهميته الاقتصادية مسألة هامشية.

وكان الواجب التخلص نهائيا من التأخير في تأييد هذا الرأي بصدور التقرير الشامل للأمين العام. فالتقرير يبرز الإسهام الكبير من المتطوعين، لا في الاستجابة لحالات الطوارئ فحسب بل وعلى أساس مستمر. فالحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، تعتمد على القطاع التطوعي، بعدد من السبل: أولا، لتفاني المتطوعين وقدرتهم على الرد السريع استجابة للتحديات الجديدة؛ وثانيا، لخبرتهم ومعارفهم التفصيلية عن الوضع على الأرض؛ وثالثا، لقدرتهم

على الدعوة من أجل من يحتاجون إلى المساعدة، ولنقدهم البنَّاء لسياسات الحكومة.

ويتساوى أو يزيد في الأهمية عن الأثر الاقتصادي للتطوع أثره الاجتماعي على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى العلاقات بين الأفراد. والتطوع مفيد لمن يتلقون المساعدة ولمن يقدمونها. ففي حالات كثيرة لا يتم التمييز بين الطرفين بوضوح. فالتطوع في أفضل حالاته هو من أعمال المشاركة الكاملة في تطوير الإنسان المجتمعة. ونحن نشجع جميع الحكومات على الاستفادة من هذه الإمكانية الهائلة والتماس الإرشاد في هذا الصدد من "التوصيات بشأن دعم التطوع" المرفقة بالقرار الذي اعتمدناه في العام المنصرم.

وإنني لأحيي العمل القيّم الذي يقوم به متطوعو الأمم المتحدة، بقيادة منسقها، شارون كابلين ألاكيجا. ومن دواعي سرور كندا أن أتيحت لها الفرصة للإسهام في نجاح اتخاذ متطوعي الأمم المتحدة موقعا على الشبكة العالمية للسنة الدولية للمتطوعين، الأمر الذي وفر الدعم الحاسم لمساعدة جماعات المتطوعين على تشكيل شبكات وطنية وإقليمية ودولية. فهذه الشبكات تؤدي دورا مفيدا في تعزيز التنسيق وفي تشجيع جماعات المتطوعين على تقاسم الخبرات وبنائها.

كما أنني أشيد بجهود البرازيل في سبيل تعزيز صورة السنة الدولية للمتطوعين وتعزيز أنشطة متابعتها. ويسر كندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار الذي قدمه وفد البرازيل عن هذا الموضوع.

وفي كندا تقليد قوي للتطوع يشهد عليه قطاعنا الطوعي الكبير، الذي يتألف من نحو ١٨٠ ٠٠٠ منظمة لا تهدف إلى الربح – من بينها ٨٠ ٠٠٠ منظمة مسجلة بوصفها منظمات خيرية – ومئات الألوف من الجماعات التطوعية الأخرى غير المسجلة. وفي عام ٢٠٠٠ تطوع ٦,٥ مليون كندي بوقتهم لمنظمة من القطاع التطوعي، ووظف القطاع ١,٣ مليون شخص آخر. ويتراوح هذا الحجم المتنوع من المنظمات بين جماعات مجتمعية صغيرة ومنظمات وطنية كبيرة جامعة، وهو يشمل منظمات من قبيل رابطات الجوار ونوادي الخدمات وتحالفات الدعوة ومصارف الأغذية والملاجئ والمنازل المتنقلة ونوادي السيمفونيات والنوادي الرياضية المحلية.

اشتملت المناسبات التي أقيمت على مدار السنة في جميع أنحاء كندا على الاحتفال باليوم العالمي لخدمة الشباب، والأسبوع الوطني للمتطوعين، وقمة الشباب الوطنية، ومنتدى كندا للعمل التطوعي، وإعلان نتائج المسح الكندي الثاني للعطاء والتطوع والمشاركة، والجمعية العالمية لسنة ٢٠٠١ للتحالف العالمي لمشاركة المواطنين والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المتطوعين. وأسهم كل هذا في جعل عام ٢٠٠١ يحقق نجاحا ليس له نظير، وفي تعزيز دور المتطوعين محليا والتعريف بهم.

(تكلم بالفرنسية)

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مع اقتراب السنة من نهايتها، أعلن رئيس الوزراء كريتيان مبادرة كندا للعمل التطوعي بوصفها إرثا للسنة الدولية للمتطوعين. وبتمويل مقداره ٤٣ مليون دولار على مدى خمس سنوات، تشهد هذه المبادرة على استمرار الحكومة في التزامها بتشجيع وتعزيز العمل التطوعي ودعم قطاع العمل التطوعي في كندا. ولمبادرة كندا للعمل التطوعي ثلاثة أهداف رئيسية، هي: تشجيع الكنديين على المشاركة في العمل التطوعي؛ وزيادة قدرة المنظمات على الاستفادة من إسهام المتطوعين؛ وتعزيز خبرة العمل التطوعي.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أيضا، وقّع رئيس الوزراء اتفاقا إطاريا بين حكومة كندا وقطاع العمل

التطوعي – وهو عبارة عن خطة أساسية لتوجيه العلاقات بين الحكومة الاتحادية وقطاع العمل التطوعي.

وكندا ملتزمة أيضا بتمويل تعزيز المسح الكندي للعطاء والتطوع والمشاركة، وتمويل الحساب الفرعي للمؤسسات غير الهادفة للربح، والتطوع. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعلنت الحكومة تعيين وزير مسؤول عن قطاع العمل التطوعي. ويتمثل دور الوزير في التأكد من وفاء الحكومة بالتزاماتها بموجب الاتفاق.

وقبل أن أختتم بياني بالإشادة بإسهامات المتطوعين الضرورية لتطوير مجتمعاتهم، يسرني أن أعلن أنه سيرفع الستار يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، في مقر متطوعي الأمم المتحدة في بون، عن التمثال الذي أهدته كندا إلى الأمم المتحدة احتفاء بنهاية السنة الدولية للمتطوعين.

السيدة غرولوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية تأييدا تاما البيان الذي قدمته في وقت سابق الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. وكما هو الحال بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوروبي، أعطت الهيئات المختصة في الجمهورية التشيكية اهتماما كبيرا للسنة الدولية للمتطوعين، التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. وكان هدفنا إذكاء وعي عامة الناس بأفكار العمل التطوعي وأهدافه. ولتحقيق هذه الغاية، أنشئت في الجمهورية التشيكية لجنة تنسيق وطنية للسنة الدولية للتركيز على الأولويات الثلاث التالية: ترويج وتقديم السنة الدولية للمتطوعين في الجمهورية التشيكية؛ ودعم إدماج مصطلح ''العمل التطوعي'' في التشريعات التشيكية؛ وتشجيع مشاريع تطوعية معينة.

وشُكلت مجموعات عمل لكل ميدان من هذه الميادين الثلاثة، تضم أعضاء من لجنة التنسيق الوطنية وخبراء آخرين مدعوين. وعلى مدار عام ٢٠٠١، نُفذت جميع المهام ذات الأولوية تدريجيا. ونُظمت أيضا عدة مؤتمرات دولية في الجمهورية التشيكية في عام ٢٠٠١، جرى خلالها الاتصال مع شركاء أجانب وتبادل الخبرة، وهو ما ثبت أنه مفيد جدا للجمهورية التشيكية والمنظمات الطوعية، وعساها أن كانت مفيدة أيضا لشركائنا الأجانب.

وعنصر الترويج جانب مهم من هذه العملية لا يمكن بدونه إعداد برنامج تطوعي إعدادا فعالا. وأُعلن عن أعمال تطوعية في عدد من الصحف اليومية والمجلات والإذاعة والتلفزيون أثناء السنة الدولية. وعُرضت في وسائط الإعلام آراء حول مشاريع معينة، وذلك من قِبل ممثلين لبعض المنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل في الأنشطة التطوعية، في الجمهورية التشيكية وخارجها على حد سواء. ومن الأشياء الجديرة بالذكر أيضا افتتاح موقع للمتطوعين على شبكة الإنترنت. وافتتحت أيضا أثناء السنة الدولية قاعدة بيانات للمتطوعين المتوافرين والبرامج المتوافرة.

ولا تزال العروض العامة والحملات الإعلامية الداعمة لأنشطة التطوع هي الوسيلة الرئيسية التي تبث الحكومة التشيكية من خلالها مزيدا من المعلومات عن إمكانات العمل التطوعي في المجتمع الحديث، معيدة بذلك تأهيل فكرة العمل التطوعي، الذي تدنت أهميته كثيرا في بلدنا في ظل النظام الشيوعي.

إن العمل التطوعي ظاهرة تتسم بالتجاوب الشديد لإضفاء الطابع الرسمي عليها. فحُسن النية وحاجة المرء بأن يكون مفيدا في مجتمعه يؤدي إلى اتخاذ المتطوع قرارا ببذل الجهد والوقت للآخرين. وهذا القرار لا يمكن اتخاذه إلا طوعا. بيد أنه نظرا لضرورة ضمان الطبيعة التطوعية لهذه الأعمال وضمان توفير مستوى مناسب من المسؤولية من جانب جميع المعنيين، فإننا ندرك أيضا الحاجة إلى وجود إطار تشريعي مناسب لهذه الأنشطة. ولتحقيق هذه الغاية، قررت

الجمهورية التشيكية أثناء السنة الدولية للمتطوعين سن قانون بشأن الخدمة التطوعية. وقد نفّذت الحكومة التشيكية هذا الصك القانوني بتعاون وثيق مع المجتمع المدني، واستنادا إلى تحليل سابق للممارسة الميدانية والتشريعات التشيكية السارية المفعول المتعلقة بالخدمة التطوعية. ولم يكن الهدف من ذلك القانون تنظيم الأشكال المتنوعة جدا للخدمة التطوعية والأنشطة التطوعية، أو تقييدها، ولكن كان الهدف وضع تعريف واضح للأسلوب التنفيذي لهذه الخدمات والأنشطة والظروف التي يمكن في ظلها أن تشجع الحكومة هذه الخدمات والأنشطة.

ومع أن السنة الدولية قد أثبتت أنها مثمرة جدا، فإن سنة واحدة غير كافية للتأثير بما فيه الكفاية في مواقف الدول تجاه العمل التطوعي. ولذلك، أعارت الحكومة التشيكية أيضا الاهتمام اللازم لمتابعة هذه السنة. وأقر البرلمان قانون الخدمة التطوعية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وسيصبح القانون ساري المفعول في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، مما يوفر الظروف القانونية الأساسية لمزيد من التطورات الديناميكية في هذا الميدان. وتعمل حاليا الهيئات الإدارية الحكومية على إعداد آليات مناسبة لاعتماد منظمات المتطوعين، لتتمكن المنظمات غير الهادفة للربح، استنادا إلى هذه الآليات، من الحصول على إعانات حكومية دعما لأنشطتها.

وفي إطار السنة الدولية للمتطوعين، خصصت الحكومة التشيكية أيضا أموالا لدعم البرامج والمشاريع التطوعية. وبناء على توصية لجنة التنسيق الوطنية، وُقسمت هذه الأموال، على هيئة إعانة خاصة، بين أفضل ٢٣ منظمة تطوعية تشيكية تعمل في الجمهورية التشيكية. وبالإضافة إلى دفع مساهمة سنوية لصندوق التبرعات الخاص التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، أبرزت الحكومة التشيكية اهتمامها بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة بتوقيع اتفاق تمويل كامل في نهاية عام ٢٠٠١. ومن شأن هذا الترتيب أن يمكّن الحكومة من أن تموّل بالكامل، من خلال متطوعي الأمم المتحدة، مشاركة عدد متزايد من المتطوعين التشيك في مختلف مشاريع وبرامج الأمم المتحدة في الخارج.

إن حكومة الجمهورية التشيكية تعرب عن تقديرها لتقرير الأمين العام عن السنة الدولية للمتطوعين: نتائج وتصورات مستقبلية، وتؤكد مجددا استعدادها للمشاركة مشاركة فعالة في أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل في ميدان تطوير العمل التطوعي والتطوع في خدمة التنمية.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر، باسم حكومة الجمهورية التشيكية، من هذه المنصة السامية إلى المتطوعين التشيك الذين أثبتوا أثناء الفيضانات المدمِّرة في الصيف الماضي أنهم يستطيعون القيام بدور لا يستغني عنه مجتمعنا، وإلى المتطوعين من جميع أنحاء العالم على شجاعتهم وفائدتهم وتضامنهم وإنسانيتهم.

السيدة غارسيا (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة بشأن هذا البند المهم من بنود جدول الأعمال، الذي يتناول موضوع التنمية الاجتماعية. ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها هذه الهيئة، فاسمحوا لي أن أهنئ السيد يان كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

في هذا اليوم نشيد بجميع المتطوعين في العالم على مساهمتهم في القضايا الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية للدول. وتقرير الأمين العام (A/57/352) يسرد قائمة الأعمال القيِّمة التي قدّموها للمجتمع. وعلينا، إذن، أن نسهر على ضمان أن تظل هذه المبادرة تؤتي ثمارها في المستقبل.

أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في عام ١٩٩٥، تعهدنا بتخفيف حدة الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة، وتأمين التكامل الاجتماعي. وجددنا ذلك الالتزام

في جنيف بعد خمسة أعوام، وألزمنا أنفسنا بتعبئة الموارد للوفاء بتلك الأهداف.

ونقرُّ بأنه بعد إعلان سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين، زادت مساهمة المتطوعين في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. وجاء إعلان الألفية ليبني على ذلك الجهد بتشجيعه المواطنين على الإسهام في تحقيق أهدافه.

ووفد بلادي ينظر إلى التطوع باعتباره الوسيلة التي تسمح للفئات المستضعفة وللمهمشين، بما في ذلك الشباب والمسنون والمعوقون والأسر وغير ذلك من فئات المجتمع، بأن يصبحوا جزءا من الجهود الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية في بلدانهم. ويشكِّل المتطوعون موردا بكرا لأي بلد. ويقدر أن نشاطهم، بمجرد تفعيله، سيشكل ما بين ٨ و ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. وقد اعترف المجتمع الدولي بدورهم في المجتمع، ونحن نثني على الأمم المتحدة لافتتاحها أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين في ١٣٠ بلدا.

إن التطوع يتيح فرصة لتقوية الوسائل والقدرات التي تمكِّن الناس بمختلف مستوياتهم في المجتمع من المشاركة في أنشطة تنفعهم، وتنفع مجتمعاتهم المحلية، والدولة.

ويرى وفد بلادي من الأهمية بمكان إعطاء الشباب فرصة لاكتساب المهارات الفنية ومهارات الحياة من خلال العمل التطوعي. وخلق فرص للشبان للقيام بدور مؤثر في عمليات التنمية، يمكنهم من التقدم بمساهماتهم التي لا تقدّر بمال في تحقيق أهداف البلد الاجتماعية – الاقتصادية. كما يمكن تسخير ما يتميز به الشباب من الطاقة وروح المبادرة في مساع أكثر إنتاجية تعود بالمنفعة على المجتمع ككل، بما في ذلك في الكفاح ضد الفقر.

ووفقا لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يعد الفقر وتفتت المجتمع السببين الرئيسيين لتعاطي المخدرات. وقد لوحظ أن معدل تعاطي المخدرات يكون مرتفعا في المدن التي ينفصل فيها الأفراد عن مجتمعاتهم المحلية. ومن هنا، يتعين على الدول أن تؤكد لشبابها على الفوائد الاجتماعية التي تتأتى من العمل التطوعي في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن الحلقة المفرغة التي تربط بين الفقر وتعاطي المخدرات.

ونرى أنه من خلال العمل التطوعي، تتاح فرصة لكبار السن لمواصلة المساهمة في مجتمعاتهم دون الاضطرار إلى التعامل مع هياكل أماكن العمل. وخطة العمل الدولية التي اعتمدت مؤخرا في مدريد بشأن الشيخوخة، تعترف بأن كبار السن يمكن أن يقدموا مساهمات قيِّمة من خلال الأنشطة التطوعية. وتؤيد الفلبين أيضا إعلان مكاو بشأن الشيخوخة لآسيا والمحيط الهادئ، والذي يؤكد على المساهمات التي يقدمها المسنون للمجتمع والتي ما زال بإمكانهم أن يقدموها. ويشدد على الدور الإيجابي الذي يؤديه المسنون، وعلى حقيقة أن أولئك الأشخاص بإمكانهم أن يواصلوا القيام بدور مثمر وهادف في المجتمع عن طريق العمل التطوعي.

ويؤمن وفد بلادي بأنه، من خلال التطوع، يمكن أن يشكِّل الفقراء جزءا من الحل في قضية مكافحة الفقر. فإشراك الفقراء في عمليات صنع القرارات التي ستؤثر على حياتهم، يجعلهم أكثر قابلية للمساءلة عن أفعالهم.

وفي بلادي، يُشرَك المتطوعون في مختلف مراحل عملية وضع السياسات. فهم يشتركون، أثناء مرحلة التخطيط، في إعداد خطة الفلبين الإنمائية متوسطة الأجل، من خلال مشاورات إقليمية تجري فيما بين مختلف قطاعات المجتمع. وفي مرحلة التنفيذ، تتاح الفرصة للمتطوعين في

الفلبين لاختيار البرامج التي تتاح لهم عن طريق ما نطلق عليه مكاتب المتطوعين، التي تتولى أيضا تجنيد المتطوعين بصفة منتظمة. ولإعطاء دفعة جديدة لدور المتطوعين، اعتمد مجلس النواب الفلبيني مؤخرا قرارا يؤيد مواصلة المشاورات بشأن موضوع التطوع.

والتحدي الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب له الآن هو أن يبنى على الزخم الذي ولّدته السنة الدولية للمتطوعين، حتى نتمكن من مواصلة تحفيز همة الشباب والسكان المسنين وغيرهم من القطاعات المستضعفة في المجتمع من خلال التطوع. كما يجب أن يعمل القطاع الخاص، وخصوصا وسائط الإعلام، في تعاون وثيق مع المجتمع المدني والحكومة، بحثا عن برامج وعمليات تستفيد من العمل التطوعي في تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية – الاقتصادية. ولا بد من استحداث طرق ابتكارية لتوسيع الفرص أمام المتطوعين، وتعبئتهم لتنفيذ التوصيات التي تعتمدها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية.

ولنأخذ على عاتقنا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، التزاما قويا بضمان بيئة مؤاتية لازدهار العمل التطوعي في عالمنا.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يندرج تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة ضمن إطار الأهداف الأساسية لكل مجتمع. ومع أن المسؤولية الأولى عن تحقيق التنمية الاجتماعية تقع على عاتق الحكومات المعنية، فلا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية الجهد الشامل الذي تشارك فيه كل شرائح المجتمع دون استثناء لبلوغ تلك الغاية. وإزاء هذه الخلفية يكتسب إدماج مفهوم التطوع في صياغة السياسة العامة وفي تنفيذ البرامج، قدرا كبيرا من الأهمية.

ولقد اعترفت الجمعية العامة رسميا بدور المتطوعين، وذلك في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين التي أوصت بتشجيع العمل التطوعي في التنمية الاجتماعية؛ وحثت الحكومات على وضع استراتيجيات وبرامج شاملة لرفع مستوى الوعي الجماهيري بقيمة التطوع والفرص التي يوفرها. وكان على الحكومات أن تيسِّر تهيئة بيئات تمكينية للأنشطة التطوعية؛ على أن يدعم القطاع الخاص تلك الأنشطة. وما زال التطوع يحتل أيضا مكانا بارزا في أنشطة الأمم المتحدة، باعتباره ظاهرة قيِّمة تشمل مختلف جوانب هذه الأنشطة.

وقد احتُفي بسنة ٢٠٠١ بوصفها السنة الدولية للمتطوعين. وساعد ذلك على تعزيز الاعتراف بأهمية العمل التطوعي في الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية — الاجتماعية. وفي هذا السياق، نرحب بتقرير الأمين العام الذي تتضمنه الوثيقة A/57/352. ونحييه على رؤيته للعمل التطوعي والدور الذي يمكن أن يقوم به في تهيئة عالم عادل ومنصف. ومما يثلج الصدر أن هناك دورا كبيرا يخصص للعمل التطوعي في الجهود الإنمائية في العديد من الدول الأعضاء. ونقدر كذلك الإسهام القيم لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومنسقه التنفيذي في التشجيع على بلورة الأهداف الأربعة للسنة، ألا وهي: تعزيز الاعتراف بأهمية العمل التطوعي وتيسيره وإقامة شبكات له والترويج له من جانب الحكومات وأطراف المجتمع المدني الفاعلة.

إن بداية العمل التطوعي في باكستان يمكن أن تعود إلى الحركة الباكستانية. ففي الأربعينات من القرن العشرين، أثناء نضال المسلمين في الهند البريطانية من أجل وطن منفصل، دخلت باكستان مرحلتها الأخيرة والحاسمة إلى أقصى حد. وحوّل آلاف الطلبة المسلمين المتطوعين أنفسهم إلى شبكة من المناضلين السياسيين تنشر رسالة زعيمهم، القائد الأعظم محمد علي جناح، عبر شبه قارة جنوب آسيا.

ومرة أخرى، وفور نشأة باكستان، ساعد آلاف المتطوعين حكومة باكستان الوليدة على تأهيل ملايين اللاجئين الذين عبروا الحدود من الهند. ومنذ ذلك الوقت، أصبح العمل التطوعي جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في باكستان.

وتطور باكستان اليوم نهجا جديدا للتنمية. ولا تكفي الموارد التقليدية للوفاء باحتياجات التنمية البشرية في باكستان. والموارد البديلة للتمويل والموارد البشرية ضرورية لتيسير عملية التنمية. وندرك أنه يمكن للعمل التطوعي القيام بدور رئيسي في دعم مساعي التنمية البشرية في باكستان. وعلى ذلك، اتخذت الحكومة عددا من المبادرات. علما بأن اللجنة الوطنية للتنمية البشرية، التي أنشئت في حزيران/يونيه من العام الماضي، ستعمل بوصفها هيئة ذات أهمية أساسية لجهود التنمية البشرية الخاصة والعامة على حد سواء، وسيكون لها وجود في كل مقاطعة في باكستان. وهذه هي المبادرة الأولى من نوعها في بلدنا.

وتمشيا مع سنة الأمم المتحدة الدولية للمتطوعين، أنشأت اللجنة الوطنية هيئة وطنية للمتطوعين كجزء من جدول أعمالها الواسع النطاق. وتنتفع هذه الهيئة بمهارات المتطوعين وحماستهم على مستوى القاعدة للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية في مجالات التعليم والصحة وتخفيف وطأة الفقر. وقد أصبحت باكستان أيضا أول بلد ينشئ صندوقا للتنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية البشرية. ونحن نقدر الاهتمام المستمر من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا المسعى. وباكستان هي أول بلد أيضا يقيم شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية البشرية بعد مؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي عقد في العام الماضي.

ونحن ملتزمون بأن نستفيد من روح العمل التطوعي لشعبنا وقدراته على نحو منظم. وسنعزز الموارد العالمية ونشرك جميع طبقات المجتمع في تحقيق تحول فعال. وفي البداية كان هدف فرقة المتطوعين الوطنية أن تحشد ١٠٠ ٠٠٠ متطوع خلال سنواتها الثلاث الأولى. ولكن اهتمام الناس وحماسهم لأن يكونوا جزءا من هذه العمل قد يجعل هذا الرقم يتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ متطوع. وسيقتضي ذلك حشد المحليين والأجانب على نطاق واسع. وستجند الفرقة أيضا المتطوعين الباكستانيين المقيمين بالخارج من خلال خدمة التطوع عن طريق الإنترنت. وتعكف اللجنة الوطنية أيضا على إعداد نظام يوفق بين مجموعات مهارات المتطوعين وبين الاحتياجات التشغيلية للمنظمة بغية دعم برامجها.

ونحن في باكستان ملتزمون بمواصلة البناء بفعالية على أساس ذلك الزخم في مجتمعاتنا وبجعلها العامل الرئيسي في النجاح. ونرى أن العمل التطوعي جسر يقرب شرائح المجتمع المختلفة من تحقيق الهدف المشترك، ألا وهو التنمية البشرية.

وختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا لجهود البرازيل في عرض مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة (A/57/L.8)، الذي أسعد باكستان أن تشارك في تقديمه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة كاتيغاس دي سكلابوس (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالاسبانية): يأخذ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الكلمة هذا العام لكي يتناول مسألة المتطوعين

والعمل التطوعي. وسنتناول أيضا بعض نواحي القلق الأساسية إزاء نواحي الضعف الخاصة للسكان المسنين والمعوقين وأسرهم. وسنتكلم أيضا عن الإسهام الذي يمكن أن يقدمه صغار السن، والذي يقدمونه من خلال مشاركتهم في شبكات التطوع في جميع أنحاء العالم.

وقد مر عام على انتهاء السنة الدولية للمتطوعين. ونرى أنها أحرزت نجاحا ضخما. ولم يكن مرجع هذا النجاح ما حدث في الميدان — إذ لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله في هذا المجال — بل مرجعه إلى الالتزام المجدد الذي تجلى في مجالات متنوعة. ويلاحظ الاتحاد الدولي أيضا أن المنظمات الإقليمية والوطنية والدولية الأخرى غير القائمة على الربح حصلت على تعزيز من السنة الدولية للمتطوعين وجددت التزامها بها. وتوقعنا في بياننا في الجمعية العامة قبل عام، وقت اختتام السنة الدولية للمتطوعين — أن تكون هناك زيادة في الأنشطة المشتركة مع المنظمات الأخرى التي تتشاطر ذلك الالتزام المجدد. ويشرفني اليوم أن أذكر أننا نكاد نكون في موقف يسمح لنا بالإعلان عن مولد شراكة جديدة وهامة ستمكن من تعبئة الاهتمام المكثف والمستدام بالقضايا التي ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل العمل التطوعي في بداية الألفية الجديدة.

وذكرنا في بياننا في العام الماضي أيضا عملنا مع الاتحاد البرلماني الدولي. ونتكلم في مناسبات كثيرة عن العلاقة المثمرة والحافزة التي نحتفظ بها مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة كما أن المنتدى الدولي لكبار رجال الأعمال هو من المنظمات الأخرى التي أقمنا معها علاقة وثيقة ومنتجة في إطار العمل التطوعي. وتشكل هذه المنظمات، مع الاتحاد الدولي، تحالفا ضخما من القيادات والأفراد والمنظمات ذوي الابتكار، يحتاج بصورة صادقة ومستمرة إلى مشاركة المتطوعين مشاركة مستديمة. وننوي أن نغتنم كل فرصة ممكنة لكي نشارك بجهودنا من أجل تحقيق الأهداف التي دعت الأمم المتحدة إلى إعلان عام ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين.

ويأمل الاتحاد الدولي أن تتحول علاقة الشراكة هذه إلى حقيقة واقعة في المستقبل القريب. وعندئذ، يمكن أن تؤتي الآمال الجديدة بشأن مستقبل العمل التطوعي ثمارها. وسيعمل المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والمشرعون من جميع البلدان والمجتمع الدولي نفسه معا من أجل إزالة كل العقبات التي تقف في طريق توسيع العمل التطوعي والاهتداء إلى الطرق والوسائل لبث روح العمل التطوعي على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

وهناك عدة ملايين من منظمات العمل التطوعي التي لا تسعى إلى تحقيق الربح في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن الاتحاد الدولي والجمعيات الأعضاء فيه – الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر – تشكل أكبر شبكة في العالم، فمن المهم أن نشيد بكل أولئك الأشخاص، بمن فيهم كبار السن والأطفال والنساء والرجال، الذين يقدمون المساعدة في إنكار للذات لصالح المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها.

ولسوء الحظ، أنه ما من شك أن الضغوط الواقعة على الأسر والأفراد في عالمنا المعاصر واقتصاداته قد زادت كثيرا من الصعوبة التي يواجهها الأشخاص حينما يريدون تقديم خدماتهم بنفس السخاء كما كانوا يفعلون في الماضي. وفي الوقت نفسه، هناك عدد كبير جدا من الحكومات التي لم تدرك حتى الآن أهمية المتطوعين في خدمة مجتمعاتهم المحلية.

ولن نتناول إسهامات المتطوعين بإسهاب لأنها معروفة جيدا. ومع ذلك، فقد تساعدنا بعض الأمثلة بلا شك في وضع أسس العمل الذي نود أن تقوم به الحكومات. ففي الجمهورية العربية السورية، قام المتطوعون في الجمعية الوطنية للهلال الأحمر بدور أساسي في تخطيط

وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المتضررين من جراء انهيار سد زيون في أوائل شهر حزيران/يونيه من هذا العام. وقد وصل المتطوعون إلى موقع الكارثة في غضون ساعات وقاموا فورا بتقديم المساعدة المادية والإنسانية الضرورية إلى القرى. وقامت جمعية الهلال الأحمر العربية السورية ومتطوعوها بدور كبير في جميع أعمال الاستعداد والتصدي للكوارث في ذلك البلد.

وفي بلدي، شيلي، تضم جمعية الصليب الأحمر الوطنية ٧٨٠ ٢١ متطوعا، من بينهم ٤٥٦ ١٤ من الشباب. وقد درج هؤلاء المتطوعون وغيرهم في كثير من المنظمات الأخرى على القيام بدور رئيسي في أنشطة التعامل مع حالات الطوارئ والكوارث. وتهب جمعية الصليب الأحمر الشيلية لمد يد العون كلما كانت هناك حاجة إلى مساعدتها، وتتعاون تعاونا وثيقا مع الحكومة ومنظمات أخرى منتسبة. وفي واقع الأمر، فإنه في نفس الوقت الذي وقعت فيه كارثة سد زيون في سورية، كان أكثر من ٢ ٥٠٠ متطوع من ١٨٩ فرعا من فروع جمعية الصليب الأحمر الشيلية يقدمون الغوث والمساعدة إلى زهاء ١٢ ٠٠٠ من ضحايا الفيضانات الشديدة. وهذه أمثلة دالة على حاجتنا دائما إلى الاعتماد على المتطوعين المستعدين للعمل مع الوكالات الحكومية والمنظمات التطوعية الأخرى التي لا تسعى إلى الربح.

وفي جميع أنحاء العالم، تقوم الجمعيات الوطنية الأعضاء في الاتحاد الدولي بحشد المتطوعين من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ودعم حملات مكافحة الوصمة الاجتماعية التي يعتبرها كل من يعملون في ذلك المجال أمرا أساسيا في التصدي للتحدي الذي تمثله تلك الجائحة المروعة.

إننا لا نطلب إلى الحكومات أن توجد المتطوعين. فهي لا تستطيع أن تفعل ذلك. ولكن، تستطيع الحكومات، دون أن تدري، أن توجد الظروف التي تجعل من الصعب على المجتمعات المحلية إنشاء شبكاتها الخاصة من المتطوعين. وهناك بلدان عديدة، حتى في العالم المتقدم النمو، لم تدرك فيها الحكومات بعد أن العمل التطوعي مفهوم حساس ويخضع للعديد من التحديات. ويحتاج العمل التطوعي إلى بيئة مؤاتية لكي يزدهر ويواصل تحقيق المنافع الهائلة المتمثلة في خدمة تطوعية جيدة في المجتمعات المحلية. ونحث الحكومات، وقد يكون من المفيد جدا أن يدعمها مشرعوها وكبار رجال الأعمال والمنظمات التطوعية مثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، على أن تبدأ في استعراض منهجي للسياق الحالي الذي يتطور فيه العمل التطوعي في بلادها. ونحث الحكومات على أن تدرج في ذلك الاستعراض جميع جوانب القوانين والقواعد التي قد يكون لها أثر على تطور العمل التطوعي ونموه، بما في ذلك وبالأخص قوانين الضرائب، وقانون العمل، وتنظيم المنافسة، والحماية القانونية للمتطوعين والقوانين التي تشجع التدريب.

ويتصدى الاتحاد الدولي لهذه القضية بجدية شديدة. وتحين المناسبة التالية التي سيتاح فيها لكل جمعياتنا الوطنية الفرصة أن تستعرض هذه المسألة بشكل مباشر مع حكوماتها بغية معالجة كل الجوانب التي أشرت إليها، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك إبان المؤتمر الدولي القادم لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفيما يتعلق بأحد بنود جدول أعمال ذلك المؤتمر، فإن الحكومات والجمعيات الوطنية – المشاركة في المؤتمرات الدولية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر – ستناقش سبل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الدولي الأخير المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويتعلق العديد من تلك الالتزامات بالعمل التطوعي. وفي الهدف النهائي ٣-٣ من خطة العمل الدولية

التي أقرها المؤتمر، أعلنت الدول أنها ستستعرض التشريعات، وعند الاقتضاء، ستسن القوانين أو تقوم بتحديثها بغية تيسير العمل الفعال الذي تقوم به المنظمات التطوعية المعنية.

ولا يزال ذلك الالتزام هو العنصر الأساسي لرسالة اليوم، أي بعد انقضاء عام على السنة الدولية للمتطوعين. وهذا هو العنصر المركزي للعمل الذي يتعين أن نقوم به مع شركائنا. وتلك هي أيضا الرسالة الرئيسية التي وجهها الاتحاد الدولي، مع زملائنا وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة مؤخرا، إلى المؤتمر العالمي السابع عشر للمتطوعين، الذي نظمته الرابطة العالمية للجهد التطوعي في سيول في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وهناك الكثير الذي يجري عمله اليوم في هذا المجال. ولذلك، فإننا نحث حكوماتنا على أن تنضم إلى هذا المسعى وأن تؤيد عزمنا على إيجاد بيئة مؤاتية للعمل التطوعي في جميع البلدان في شتى أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أبلغت بأن اليومية التي صدرت اليوم بالإسبانية أشارت بطريق الخطأ إلى أن هذا البند سينظر فيه عصر هذا اليوم، بدلا من هذا الصباح. ونتيجة لذلك، وكما يتضح مما أراه في القاعة هنا، فقد تغيبت معظم الوفود الناطقة بالإسبانية، ربما مع استثناءات محدودة. ومعظم أولئك أيضا كانوا من بين المقدمين الأصليين لمشروع القرار. وفي ظل هذه الظروف، ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/57/L.8 الساعة ١٥/٠٠ من عصر هذا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.